

١٦٠٨
م

الفوائد الفنارية على الرسالة الأشيرية ، للفنارى،

محمد بن حمزة - ٨٣٤هـ . بخط بكر بن خليل الدباغ ١١٥٥هـ .

٢٦ ق ١٣ س ٢٢ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق اب - ١٢٦) ، خطها نسخ
معتاد ، طبع . م ٦٠٥٥

الأزهرية ٤٣٢:٣ مخطوطات الجامعة ٩٢:٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ

ج- تاريخ النسخ - نسخ .

٣١١٧٤٢
١٤١٧/٦/٢

١٦٠٨
م

حاشية قول احمد على الفوائد الفنارية على

شرح ايساغوجي ، تأليف ابن خضر ، احمد بن

محمد - ٥٧٨٥ . كتبت سنة ١١٥٥هـ .

٢٢ ق ١٩ س ٢٢ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٦ ب - ٥٨ ب) ، خطها

نسخ معتاد ، طبع ١٢٦٨هـ .

٦٠٥٥
م ٢

دار الكتب المصرية ٢٣٠:١ الظاهرية (فلسفة ومنطق)

٩٧،٩٦:٠

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- حاشية ابن خضر على شرح ايساغوجي

د- حاشية على الفوائد الفنارية ه- حاشية

الفنارى على الفوائد الفياثية . على شرح

٣١١٧٤٢
١٤١٧/٦/٢

7-00



109

و ما كان من اجزائه

الرسالة الاثرية في الميزنة

١١٥٥

قناري

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٠٥٥	ف ٣١٧٤٣
العنوان:	مجموعه رسائل الميزنة في الفوائد القنارية	
المؤلف:	القناري محمد بن محمد	
تاريخ النسخ:	١١٥٥ هـ	
اسم ائتماع:	مكتبة خليل الدين	
عدد الأوراق:	٥٨	١٥١٥
ملاحظات:		

وای یوسف و یوسفی الکلام

نقد مسائله علما واحدا وهي كونها باحث عن الاعراض الذاتية للشي
واحد وحده حقيقة او اعتبارية وجهه وحده عرضية تتبع للجهة الاولى
لكونها له واستنباعها غاية **جري** عادت العلماء على نقد الشقوق
بتعريف العلوم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على الشرع وفي
مسائلها **تقول** باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض
الذاتية للتصورات والمضديقات من حيث تقعها في الابطال المجموع
او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحددها امر في الخارج كالكل
من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي يحددها امر في الخارج
وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانونا يعرف به ^{كالنشا بانها حقائق} **مجدد** الفلسفة
وفاسده فاندريج في الاولى معرفة الموضوع على المذهبين وفي
الثانية معرفة الغاية ثم نقول لما كان الغرض من المنطق معرفة
^{صحة الفكر} **وفاسده** والفكر ^{بأنه حقائق} بالتحصيل المجزئات التصورية او التصديقية كان
للمنطق طر فان تصورات وتصديقات وكل منهما مباد ومقاصد فكان

اقسامه

اقسامه اربعة فبادي المقولات الكلية الخمس ومقاصدها القول
الشارح ومبادي المقولات القضائية واحكامها ومقاصدها القياسي

ثم القياسي اقسامه خمسة يسمونها الصناعات الخمس ووجه التمييز جعل الاشياء بحيث لا يخبر
انه ان تركيب من اليقينات تسمى برهان ومن اليقينات خطابة ومن ^{المستلزمات} **للمسلمات** منها ما يجب دخولها فيها
جدلا ومن المختللات شعرا ومن الشبهات باليقين او الظن انما لفظ
اما سفسطة او مشاغبة فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب
المنطق وبعض المتأخرين اعد مباحث الالفاظ جزء منها فصار عشرين ولما
اراد المصنف ان ياتي كل من هذه الابواب بتسهيلا على من يريد الشروع
في العلوم من الطلاب رتب الابواب على وفق ما اشترطه فصار نقد
مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة **ايساغوجي** اي
هذا باب ايساغوجي اي الكلية الخمس ولما كان المنقسم اليها هو ^{الذي}
والعرضي الذي بهما قسمان من الكلي القسم من المعنى القسم من اللفظ ^{وجب}
التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقدمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من ^{اللفظ}
باعتبار دلالة عليه وجب التصدي او لا يذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ^{ومن}

اي القسمة والنوع والخاص

يعلم أن المصطلح بعد بحث اللفاظ بآيات الغر بل ذكره في باب
 ايساغوجي مقدمه للبحثه فقول الدلالة هي كونه الشيء بحث
 يلزم من العلم به العلم او الظن بشئ اخر او من الظن به الظن
 بشئ اخر فالشئ الاول يسمى دليلاً بهانياً وبهانياً ان لم يتخلل الظن
 ولا دليلاً افتناعياً وامارة والشئ الثاني يسمى مدلولاً وتقسيمهما
 أن الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية ولا في غير لفظية ووضعية
 عند المنطقيين ان توسط الوضع فيها كالمخطوط والعقود ولا اشارات
 والنصب والافقية كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان
 كانت بتوسط الوضع فوضعية ولا فان كانت بسبب
 اقتضاء طبيعة اللفظ كدلالة اللفظ على المعنى كدلالة
 الح على السعال فطبيعية ولا افقية كدلالة اللفظ على اللفظ
 والمقصود بالنظر للفظي الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى ولا الجدل
 وهي كونه اللفظ حيث متى اطلق بينهم منه المعنى للعلم بالوضع

وهي المنقصة

وهي المنقصة الى المطابقة والتضمين والالتزام كما قاله اللفظ
 الدال بالوضع لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع والعقل
 يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقته اياه **وعليه جزمه** اي
 عاجز عما وضع له بالتضمين لدلالته على ما في ضمن الموضوع له **انه كانه**
له اي لما وضع له **جزء** كما سيجي مثاله اما اذا لم يكن له جزء كالبايط
 الواجب مع والنقطة فلا يتصور التضمين ومنه يعلم ان المطابقة لا
 التضمين بخلاف العكس وكذا دلالة الالتزام لا يستلزم التضمين لا في الملزوم
 ربما كانه من البايط ويستلزم للطائفة اما استلزمها الالتزام فالعام
 قال به وليس بمقتضى **وعليه ما يلزمه** اي الموضوع له **في الذم** اي لزوماً
 ذهنيّاً بالالتزام لانه لا يدل على كل امر خارج ولا كانه كل شئ ولا على
 بعض غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل على امر خارج لا يزم له فالدلالات
 الثالث كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة **وعليه جزمها**
كما اي الحيوان فقط او الناطق فقط **بالتضمين** **وعليه جزمها**
صحة الكتاب وفي هذا المقام **لرسولة** ثلثة الاول ان حدود الدلالات
 الثالث ينقص كل احد منها بالآخر في مثل اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
 للجرم والشمس والجوهر فان الدلالة على الضوء مثلاً يمكن ان يكون
 مطابقة وتضميناً والتماماً فلا بد من بتوسط الوضع في كل منها
 كما فعلوه اختاروا ان الشفاض وجوابه من وجهين احدهما ان
 الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات يراد في تعريفها قيد الجينات

ذكرت وانذكر فكما الكفو اكلهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات
الطبقات من حيث يمكن ان يكون شئ واحد جذا ونوعا وفصلا و
وخاصة وعرضا عاما كالملوب فانه جنس لا سفر والامر ونوع للكيف
وفصل للكشف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان اكني المصنف منها
ايضا وثانيهما ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية الماخذ فترتب
كل من الدلالة لثالث على الدال بالوضع يدل على ان سمية الدلالة مطابقة
وتضمنا والزمانا ^{اي السمية} بما لا يتبع كونه تلك الدلالة بالوضع لقامه ^{عليه}
او الجزية او المنزومة والثاني ان تفيد دلالة الالتزام بالنزوم الذهني
لا حاجة اليه لانه العرض من اشتراط النزوم يقتضي الانتقال وضبط
الدلالة وسماها صلا باي نزوم كان والمالم يكن النزوم لزوما
وجوابه ان الالتم حصولهما بالنزوم الخارجي فانه النزوم الذهني
كونه يثبت يلزم من تصور ^{اي المنزوم} المسمى بصورة فيتحقق الانتقال والنزوم
الخارجي كون يثبت يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه فيه ولا يلزم من
ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف ولو كان النزوم الخارجي شرطا لتحقيق
الالتزام بدونه وليس كذلك فانه العي يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر
عام شأنه ان يكون بصيرا وعدم البصر يكون البصر لانه ما له في الذهن مع
المعانة بينهما في الخارج والثالث ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يطغ
مثلا للحد لول لا لتراي لانه لا يلزم من تصور الانسان تصور ربهما فا
فالاولى القليل بالزوجية لا شئ وجوابه ان النزوم الذهني يبي

لا انسان والقابلية المذكورة للنزوم اليقين بالمعنى العام والتعريف
المذكور للنزوم اليقين بالمعنى لاخص واشتراط الاخص يوجب
اشتراط العام لعدم تحقق الاخص بدون تحقق العام فيكون معنى
العام ايضا شرطاً والتمثيل له لا لاخص وهذا المقدر يصير التمثيل
واما كفاية المعنى العام لكون الالتزام مقبولة او عدم كفاية
فليست اخروية بين الامام والجمهور ^{اي بين جمهورهم وبين الامام} كما عرف في المطولات
ثم اللفظ اما مفرد وبسيط واما مولف ومركب لانه اما
ان لا يرد بجز منه دلالة على جزء المعنى او يرد والاول المفرد
وهو الذي لا يرد بالجز منه دلالة على جزء المعنى اعم من ان لا يكون
له جزء كقمة الاستفهام او كلمة له جزء لا لعناه كالنقط او كلمة
لعناه ايضا جزء ولا يدل على جزء المعنى **كالانسان** فانه الالف منه
مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكنه لا يدل
على جزء معناه كعبد الله علم اذ ليس شئ من العبودية وكلا لوهية

جزء للشخص العلم او يدل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون
 دلالة مرادة كالحياة الناطق علما اذ ليس شئ من معنى
 الحيوان والناطق الجزئية للذات الجزء للشخص العلم مراد
 عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعينة مع قطع
 النظر عن حقيقة الذات الا يراد العلم لو كان غير الحيوان
 الناطق لم يتغير حال العلمية والمفرد خمسة اقسام **واما مؤلف**
وسواله لا يكون كذلك اي الذي تكونه القوتية الخمسة
 متحققة فيه **كرام الحجان** فان الراي يراد به الدلالة على ذات
 من صدق منه الرى وبالحجارة على الاجسام المعينة فانه قلت
 مفهوم المركب وجودي فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد
 فلم عكسه قلت لانه القصد بنصده باللفظ الى التقسيم والتعريف
 ضمني والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابق على
 ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب واقعا هما الاليتة اقسام

للمفهوم

للمفهوم اولاً بالذات واللفظ ثانياً وبالعرض تسمية للدال باسم
 المدلول ^{عطف تفسيرا لا ولا يراد} لا غير ان المصنعة اعتبار التقسيم المجازي تقريبا الى فهم للشيء
 واستثناء من قوله اقسام للمفهوم اولاً بالذات
والمفرد اما كلي وسواله لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع
الشركة كالدلالة اي لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في
 الذهني شركة كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على حدة
 كالوجوب ومن حيث النظر الى وجود الخارج وهذا المنع بوجوب
 بانه لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللادى
 وشريك الباري واما بانه يكون له وجود خارجي غير مشترك
 ففي قوله نفس تصور مفهومه امران عن ان يخرج امثال ما ذكر
 من الكليات تعريف الكلي فلا يكون جامعاً ويختلف في تعريف الجزئي
 فلا يكون مانعاً اذ في الاكتفاء بالنفس والقصور لا يحصل
 الفائدة على ما لا يخفى على المصنعة واما ذكر المفهوم فمنه على ان مورد
 المقصود باللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم **واما جزئي**

لشئ

مفهوم

بمعنى مفهومه عن ذلك
 اي عن وقوع الشركة بين
 كثير من كثر يد فان مفهومه الذات مع الغير
 انه متصور عن الشركة كما يقع تصور الهندية من حيث تطبيقها
 على الجود الموجود الخارجي بخلاف مفهوم الذات الحيوان الناطق
 فانه عين حقيقة النوع كما يعرف في موضعه **فان قلت** الجزئي لا يقع
 نفسا تصور مفهومه عن وقوع الشركة كزيد وعمر وغيرهما وكل
 ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئي
 ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغري
 وان كان المراد لفظ الجزئي فلا تم الخلف في النتيجة واللفظ المفرد
 الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان والفرس ان اريد بهما ماهيتهما النوعية
 جزئية اضافية وان اريد بهما ماهيته افراديهما اعني الخصص
 جزئية حقيقية واعلم ان الذي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون

داخل

لا داخل وما يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتي له ندغام حقيقة
 الجزئيات وعلى الثاني فقط تعريف المصنف بشعر بالاول وعلى حمله
 الثاني بالتاويل بان ياد بالداخل غير الخارج في حمل على الظاهر المراد
 بالذاتي حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده مظهر او لم
 يكلف المظهر ان امكن حمل المظهر على الاستخدام لكن الغالب في المظهر ارادة
 المعنى الاول واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل بعد اعادته كشيء
 للقرابة وان حمل على التاويل المذكور فالذاتي في شرع التقسيم جار على
 اصل اعادة معرفة الشيء **واما عرضي وهو الذي يخالفه** اي لا يدل
 في حقيقة جزئية باحدى المعنيين اي بان لا يكون جزءا وبان يكون
 خارجا كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارجا خارجا لا القاع
 نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والتعجب والضحك
 فاقدم ما يعتبر ذاتيا لان الذي اقدمه فان قلت حقيقة النوع عين
 الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي
 على

ص قى لم بان يكون له جزء فبانه على
 هذا التقسيم يتفق العرض بالنوع
 اذ لا قابل تكونه عرضيا فالصواب
 حمل تعريف الذاتي على التاويل المذكور

اصطلاح لا لغوي فلا يقتضيه المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه
 واقول لذات المنسوب اليه كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما قصد
 عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكنه نسبة نفس الحقيقة
 الى ما صدق عليه الحقيقة كما يمكن نسبة جزئها اليه **والذاتي** قد
 سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في
 جواب ما هو وفي جواب اي شيء هو في ذاته وهو الفصل والمقول
 في جواب ما هو اما بحسب الشراكة فقط وهو الجنس وبحسب الشراكة
 والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال **اما مقول في جواب ما**
يوجب الشراكة فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
 فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا ما لا
 انسان لانه السائل عما هو ^{انما} يسأل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
 تمام حقيقة الانسان المحضة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس
 فلا بد من قولنا فقط والا لم يصح قوله **وهو اي** وذلك للمقول

الجنس لان النوع ايضا مقول بحسب الشراكة في الجملة فكان المراد ذلك
 وان لم يذكره وبكم بانه **كل مقول على كثيرين مختلفين بالجنس في جواب**
ما هو فالكل جنس الجنس شامل لساير الكليات والمقول انما ذكر لتعلق
 به على كثيرين فليس شيء منهما مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف لنا
 مختلفين بالحقيقة وقوله مختلفين بالحقيقة احتراز بذل عن النوع
 وخاصة والفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكما وقوله في جواب
 ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان
 هذا التعريف وامثاله رسما لان المقولية عارضة للكليات والتعريف ^{المستعمل في تعريف الجنس}
 رسم وذلك لانه الجنس في نفسه هو الكل الذاتي المختلف الحقيقة ^{الجنس}
 قيل عليها او لم يقل اما المقولية وكونه صالحا لها فمما يعرض له بعد ^{تقومه}
 كذا في شرح الاشياء فانه يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها
 امورا اعتبارية فانه قلت جنس الجنس لخص من مطلق الجنس ^{في التعريف}
 تعريفا لعمام باحد خواصه فقلت ان اريد به عدم الجواز عند ^{الاعتبار}
^{الجنس}

معرفته وخصوصيته فليس ولكن غير مفيد وان اريد بطلاق
 وذلك لان الكلي بمفهومه معرفي وان من مطلق الجنس باعتبار
 عارض كونه جنسا للجنس ورواخص منه فالامر ان جاز ان
 بالاعتبارين المتعارين **واما مقول في جواب ما هو جيب الشك**
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو اي يكون جوابا
 عن السؤال عن فرد خاص وعمو وزيد والانسان جواب لقولنا
 ما زيد ولقولنا ما زيد وعمرو لانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراد
 المختلفة بالعوارض المستخففة **وهو اي ذلك المقول النوع**
بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دونه الحقيقة في
جواب ما هو فذكر الكلي والمقول على كثيرين غير مستردك
 لاسر وقولنا مختلفين بالعدد دونه الحقيقة احتراز عن الجنس
 وخاصيته والعرض العام والفضل البعيد ^{النوع} وتخصيص الاحتراز
 عن الجنس تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفضل القريب

وخاصة النوع

في جواب ما هو
 النوع

النوع فانهما مقولان في جواب اي شئ هو ذاته او عرضة فانه قلت للجنس
 وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحبوان في جواب ما زيد
 وعمرو وهذا الجنس وذلك الجنس فكيف يحتز عنها قلت هذا ان ورد
 فانما يريد على ما يحتز عنها بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة اما هي
 فلما في الاختلاف بالحقيقة بقوله دونه الحقيقة في الاحتراز عنها
 لانه الحيوان مثلا لا يصح ان يقع جوابا الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين
 بالحقيقة وان اشتمل معها على المتفقين ايضا على ان ورد في حيز
 المنوع ايضا فاصحة الجواب بالجنس ناظرة الى اشتمال السؤال على
 الحقيقيين المختلفين **والجواب المتقنين في حكم الواحدة**
في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو ذاته فان السؤال
 باي شئ هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته فعن المميز الذاتي
 وان قيد بقوله في عرضه فعن المميز العرضي وان اطلق فعن المميز المطلق
 ولذا قال وهو الذي يميز الشئ عما يشترك في الجنس كالناطق بالنسبة الى
 الانسان تبينه ما عدا كل ماهية لها فضل فلها جنس البقية وهو المذكور
 في الشفاء واما المتأخرون فاختلفوا في المذكور في الاشارات وهو ان الفصل
 اعني من ان يكون مميزات المشاركات الجنسية او المشاركات الوجودية
 وهذا الخلاف مبني على امتناع تركيب لما هيته من امرين متساويين عند
 وجوانه عند المتأخريين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكر **الجنس**

في جواب ما هو
 النوع

تصور يخرج المصديقات وقولنا لا كساب يخرج المزموم بالنسبة
 الى لوازمه البنية وقولنا اما او ويشمل المخذ والرسم والتقسيم ^{المعروف}
 لا المخذ وعلا متكونه الانفصال يمنع المخذ المروي عن متغير
 لا مة الاصفها في قيل لا يجوز تعريف المعرف لانه لو كان للمعرف ^{معرف}
 لزوم التسلسل لا يجاب بان معرف المعرف عينه كوجود الوجود
 لانه العينية متنوعة بل يجاب ما بان ^{معرف} التسلسل غير لازم
 لانه معرف المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما المبدأ ^{من حيث الذات}
 اخرايه او كغيرها معلومة وكما انه من حيث هو غير محتاج الى معرف
 اخر كذلك لا يحتاج اليه من حيث هو معرف ايضا لكونه معلوما
 باعتبار عارضه وهو صدق مطلق المرف المخذ ودعليه وقد ^{فت}
 ان الخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصية واما ^{الخاص}
 التسلسل في الامور الاعتبارية لانقطاعه بانقطاع الاعتبار
 غير محال فقد علم ان القول المشرح اما احد او رسم لانه ان كان
 يخرج الذائبات المخذ والاف رسم وعرف المخذ بانه ^{قول} ^{دال} ^{على} ^{البيان}

الشيء

الشيء وهو ان كان تعريفه يخرج الذائبات المخذ تام وان كان ببعضها
 فناقض فكونه حدا لانه مانع عن دخول الاغيار فيه والمخذ المنع وتامه
 ونقصانه باعتبار الذائبات والمخذ التام ^{وهو الذي يتركب عن جنس}
 الشيء ^{فصله} ^{القريب} ^{ان} ^{الناطق} ^{بالنسبة} ^{الى} ^{الانسان}
 قال وهو المخذ التام والمخذ ناقص وهو الذي يتركب عن الجنس البعيد ^{والفصل}
 القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان وانما لم يقل او فصله فقط
 كالناطق في تعريف الانسان عما قالوا لان الناطق مركب معنى ^{والا} ^{عبار} ^{عن} ^{الناطق}
 للمعاني فانه كان معناه جسم او جوه له النطق كان كالجسم الناطق
 وان كان معناه شي له النطق ونحوه لم يكن حدا لانه الشئ عارضة
 والرسم ايضا متتام وناقض لانه المذكور فيه ان كان حنا ^{بيانا}
 متينا بما يخصه فتام لانه لكونه اشرايسي رسميا وكونه متابها ^{للمخذ التام}
 بالمخذ التام في ذلك ^{الاشرايسي} تاما وان لم يكن كذلك فناقض لنقصانه
 عن تلك التامة فالرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس ^{القريب} ^{وهو الحيوان}

ما هو الغالب في النوع فان قلت الشيء الضاحك مركب من العرض
 العام والخاصة ولا فائدة في دلالة العرض العام لا يفيد التميز ولا
 الاطلاق على الذاتي والتعريف لا يحد ذلك الغاية في نفسه ومثله التعريف
 بالفصل والخاصة قلت قد قيل ان حقاواة كذا اما الحق الحقيقي
 بالقبول فانه المقصور مع العرض العام والخاصة اقوى من التقصور
 مع مجرد الخاصة وكذا المقصور مع الفصل والخاصة اقوى من
 مع مجرد الفصل فكيف لا يكون لهما فائدة فالضابط ان التعريف
 يحدد الذاتات بمجموعها احدا تاما وبعضها احدا ناقصا والتعريف لا
 يحدد الذاتات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص
 فعلى هذا العرض العام مع الفصل والخاصة مع الفصل والجنس البعيد
 مع الخاصة كل منها رسم ناقص الباب الثالث في مبادئ التقدير
 والقضايا واحكامها القفية قول يصح ان يقال انما له صاقي
 فيه او كاذب فالقول هو المركب ملفوظا جنس القفية الملفوظة

وخواصة اللازمة كالحياة الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص
 وهو الذي يتركب من عرضيات تختص بجملة حقيقة واحدة سواء لم يختص
 شيء من احادها واختصت الواحدة الواحدة كقولنا في تعريف الانسان
 انه ما شئ على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة عريضة الاظفار
 يخرج معدود الاظفار كالطير باذي البشرة يخرج متمشوا بالبشرة با
 شعر مستقيم القائمة يخرج مستقيم القائمة فهو من الاوصاف الاربعة

فقد قول فان كان ذلك غير مستلزم بوجوده في غير الانسان فلما قال ضحك بالمطبع خرج غير واحد
 يعني ان الماشي هو ان يكون التعريف
 مستلزم على جملة واحدة مخصوصة ما يقال من ان في بعضها غنية عن البعض فانه ذلك غير مستلزم
 بالمعروف بمعنى ان الجملة من حيث هي
 لا توجد في غير المعروف ولا خلاف في الغرض التمثيل واما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان
 استحقاق التعريف على الجملة الموصوفة
 اعم من ان يكون الضاحك في بعضها الضاحك رسم تام وان اريد به شئ له الضحك فمن هذا القبيل
 غنية عن البعض او لم يكن بوجهان

واما ان اريد بالجنس الضاحك فقد ذكر واعني المركب من الجنس
 البعيد والخاصة رسم ناقص ايضا مع ان ما ذكره ليس املا له
 بالانسان الذي هو الجنس فلا بد له من التاويل اما ان يقال من باب التقليل او من باب الاطلاق
 على الكل على الخلق فان المجموع المركب من الذاتي والعرض عرفي او يقال ذكر

بانه يقال لعل العرض الذي هو
 الخاصة على الذات الذي هو الجنس فلا بد له من التاويل اما ان يقال من باب التقليل او من باب الاطلاق
 البعيد فاطلق اسم احد المتقابلين
 على الاخص فيصير على المركب
 من الجنس البعيد والخاصة انه
 مركب من العرضيات بوجهان

ما هو الغالب

ما هو الغالب في النوع فان قلت الشيء الضاحك مركب من العرض
 العام والخاصة ولا فائدة في دلالة العرض العام لا يفيد التميز ولا
 الاطلاق على الذاتي والتعريف لا يحد ذلك الغاية في نفسه ومثله التعريف
 بالفصل والخاصة قلت قد قيل ان حقاواة كذا اما الحق الحقيقي
 بالقبول فانه المقصور مع العرض العام والخاصة اقوى من التقصور
 مع مجرد الخاصة وكذا المقصور مع الفصل والخاصة اقوى من
 مع مجرد الفصل فكيف لا يكون لهما فائدة فالضابط ان التعريف
 يحدد الذاتات بمجموعها احدا تاما وبعضها احدا ناقصا والتعريف لا
 يحدد الذاتات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص
 فعلى هذا العرض العام مع الفصل والخاصة مع الفصل والجنس البعيد
 مع الخاصة كل منها رسم ناقص الباب الثالث في مبادئ التقدير
 والقضايا واحكامها القفية قول يصح ان يقال انما له صاقي
 فيه او كاذب فالقول هو المركب ملفوظا جنس القفية الملفوظة

فقد قول فان كان ذلك غير مستلزم بوجوده في غير الانسان فلما قال ضحك بالمطبع خرج غير واحد
 يعني ان الماشي هو ان يكون التعريف
 مستلزم على جملة واحدة مخصوصة ما يقال من ان في بعضها غنية عن البعض فانه ذلك غير مستلزم
 بالمعروف بمعنى ان الجملة من حيث هي
 لا توجد في غير المعروف ولا خلاف في الغرض التمثيل واما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان
 استحقاق التعريف على الجملة الموصوفة
 اعم من ان يكون الضاحك في بعضها الضاحك رسم تام وان اريد به شئ له الضحك فمن هذا القبيل
 غنية عن البعض او لم يكن بوجهان

واما ان اريد بالجنس الضاحك فقد ذكر واعني المركب من الجنس
 البعيد والخاصة رسم ناقص ايضا مع ان ما ذكره ليس املا له
 بالانسان الذي هو الجنس فلا بد له من التاويل اما ان يقال من باب التقليل او من باب الاطلاق
 على الكل على الخلق فان المجموع المركب من الذاتي والعرض عرفي او يقال ذكر

بانه يقال لعل العرض الذي هو
 الخاصة على الذات الذي هو الجنس فلا بد له من التاويل اما ان يقال من باب التقليل او من باب الاطلاق
 البعيد فاطلق اسم احد المتقابلين
 على الاخص فيصير على المركب
 من الجنس البعيد والخاصة انه
 مركب من العرضيات بوجهان

ما هو الغالب

بيان العلم بالشيء وجبه من اقوى
 العلم من وجه واحد سواء كان ذلك
 الوجها ذاتيا او عرضيا والادعاء
 قال العلماء فانه علم واحد

ما هو الغالب

فقد ذاته وحقيقة تقضي الضمير والمعاد
 بالعلم منها الذات والحقيقة فيخرج
 الطوطم لانه ذاته لا تقتضي الضمير
 لا يفرق بين كسبي ولا جلال

جنس القضية العقولية وباقي القيود فصل يخرج المركبات الانشائية
طلبية كانت او غيرها والقيدية لان صدق القول وكذبه مطابقة
حكمه للواقع والاعتقاد او لم يعا وعلما ولحكم في الانشائية
والقيديات لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرف النسبة
ماضيًا او حالًا او مستقبلا ولا اداء في الانشائيات والقيديات
وهي اما محلبة كقولنا زيد بكاتب او ليس بكاتب واما شرطية
لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكيمة او انتزاعها
والنسبة ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القالية
بايقاعها او سلبيها محلبة وان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت
مفهوم آخر او ثبوت مباينة مفهوم عند آخر فالقضية القالية
بايقاعها او انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية اما
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها
بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس ان كانت

الشريعة طالع فالليل موجود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع
 الشمس غير واقع واما شرطية منفصلة كقولنا العدد انا زوج
 او فرد حكم فيها بان مبينة فريضة العدول زوجية واقع وكقولنا
 ليس انا يكون العدد زوجا ومنقسما بمساويين حكم فيها
 بان مبينة الانقسام بمساويين للزوجية غير واقع والجزء
 الاول من الحلية يسمى موضوعا لانه وضع ليحمل عليه والثاني
 محمول على الاول والجزء الاول من الشرطية اي شرطية كانت
 يسمى مقدمة الذكر طبعاً وان تأخر وضعاً والثاني تالياً
 لتلوه لذلك وما من علم ان القضية حملية كانت او شرطية متصلة
 او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالابقاع كقولنا
 في الحلية زيد كاتب واما سالبة ان كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا
 زيد ليس بكاتب وامثلة الشرطية تقدمت **وكل** واحد منها
 اى من الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة **او سوية**

من قولنا ان القضية لا بد
فيها من اتيان النسبة او اثباتها
علم ان القضية اما موجبة او سالبة

مهلة والمحصورة اما كلية او جزئية ففي المقنايا بخصوصيات
 وسملائها ومحصورات اربع وذلك لان الحكم في كل من الموجبة
 والسالبة اما على موضوع مشترك وهو المحصورة واما على غير
 فانه يتي كية الافراد كذا كان او بعضا بذكر السوراي للفظ
 الدال عليها محصورة ^{فيها} والافراد في الشرطيات فانه كان الحكم
 كية الزمان جميعه او بعضه فمحصورة والافراد في الجزئية
 والافراد في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الجزئية والافراد
 خافية فانه قلت التقييم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعية فيه قلت
 مورد القسمة القفية المستعملة في العلوم الانتاجات وهي التي
 يحكم فيها على جزئيات الموضوع لا على الطبيعية كما بين في المطولات
 وكل واحد من الموجبة والسالبة اما محصورة كما ذكرنا في مثالها
 واما كلية سورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ اولا واحدا ^{نساء}

مثال المتصلة المحصورة كقولنا
 كلما كانت الشمس
 ومثال المتصلة الجزئية لقولنا
 قد يكون اذا كان الشئ حيوانا
 كان انسانا

بكات

بكاتب واما جزئية سورة كقولنا بعض الانسان او واحد من الانسان
 بكاتب وبعض الانسان او واحد من الانسان ليس بكاتب او ليس
 الانسان بكاتب وليس كل الانسان بكاتب ومن هذا يعلم ان السور
 الجزئية الايجاب الكلية كل والايجاب الجزئي بعض او واحد والسلب الكلية
 لا شئ ولا واحد والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس
 في الشرطية ايضا ان السور للايجاب الكلية دائما او كلما او متى او هما
 قوما في معناها ولا يجاب الجزئي قد يكونه والسلب الكلية ليس البتة ^{فيها}
 الجزئي قد لا يكونه وليس دائما وليس كلما والعرف من ذكر الاسوار القيل
 بما فيه الاشتباه الاستعمال للمحصورة فاطبة وكافة ومطاولا
 الاستغراق يصح ان يكون سورة للايجاب الكلية كما اشار اليه
 الشيخ في الشفاء واما ان يكون كذلك اي محصورة وسورة
 ونسبي مهلة لاهمال السور فيها كقولنا الانسان ناطق وفي الشرطية
 ارجاء زيدا او اذا جاء زيدا كرمته والمهلة في قوة الجزئية لان الحكم

قد يكون القفية كلية وان كان العهد الخارجي فتشخصه وان كان العهد الذهني او للخصم فمهملة

في هذا الفصل من كتاب
 في بيان ما هو الحق والباطل
 في الدين والادب
 من كلام الشيخ الفاضل
 في بيان ما هو الحق والباطل
 في الدين والادب

على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض افراده يتلزم ما عكس
 وكذلك الحكم في زمانه متشريع الحكم المطلق يتلزم ما عكس
 لانها اما ان يكون الحكم بالاتصال بينهما مبنيا على الاقتضاء وهي شبيهة
 وذلك اما بان يكون المقدم علته للشيء كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود او بان يكون التالي علته للمقدم وعكسه
 او بان يكون معلول على علته واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم
 مفعول ومنه التضاد بينهما نحو ان كان زيد ابنا لعمرو فكان عمر ابنه
 واما بان يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال مجرد الاتفاق وهي
 اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخوارق فانه حكم فيها
 بالاتصال مجرد الاتفاق بين ناطقة الانسان وناطقة الخوارق لانها
 خلقا كذلك لانه بينهما اقتضاء واعلم ان معنى عدم الحكم بالا
 عدمه لا نفس لا من فلا يد ما يقال من انها لما دانت عليهما
 النامة فاستغنى انفاك ان احدهما عن الآخر ولا نفى بالاقضاء لذلك

وبهذا ينحل

وبهذا ينحل ما اوردوا على الداعية الاخر ولعنف اعتم من الضرورية
 والمنفصلة ثلثة اقسام حقيقية ومانعة للجمع فقط ومانعة للخلق
 فقط لان العناد اما في الصدق والكذب معا وهي حقيقية كقولنا
 العدد اما زوج او فرد فهما لا يصدقان ولا يكذبان معا وهي مانعة
 للجمع والخلق معا وهي موجبة او سالبة لهما ترفع العناد في الصدق
 والكذب معا كقولنا ليس بشيء اما ان يكون هذا الانسان كاتب او كيا
 فانها لا يصدقان ولا يكذبان معا واما في الصدق فقط وهي مانعة
 للجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانها لا يصدقان
 وقد يكذبان بان يكون انسانا او سالبة لهما ترفع العناد في الصدق
 فقط نحو ليس بالبنت اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا فانها
 يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجرا او حجرا معا لان كذب الشجر والحجر
 وكذب الحجر الشجر فيكون الشيء الواحد حجرا وشجرا وهو محال واما
 في الكذب فقط وهي مانعة للخلق فقط كقولنا ان كان الانسان

البحر واما

لا يتحقق موجبة منع الجمع فقط يستلزم موجبة منع الجمع كذب فيها سالت وصدق فيها سالت منع
عدم تحقق منع الخلو وعدم تحقق منع
يستلزم صحة سالت منع الخلو في جميع وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالت وصدق
صحة سلب منع الخلو مع صحة الحجاب
منع الجمع اجتماع الأمر مع المنزوم سالت منع الجمع وكذا في جانب سالت بها واد كل شي صدق
هذا وما اذا فرضت اصولها موجبة والافضل
سالت كما يقال هذا الشيء اما شجر او حجر بين عيشهما منع الجمع صدق بين نقيضهما منع الخلو وبالعكس
وليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شجر
اولا حجر انا الصادق السالت المنقحة
في النوع يعني ان كانت الموجبة مانعة
الجمع كما في هذا المثال يكون السالت ايضا
مانعة الجمع وان كانت الموجبة مانعة الخلو ثلثة او اكثر فالثلثة كقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو والكمية
تكون السالت ايضا مانعة الخلو كقولنا
هذا الشيء اما شجر او لا حجر فانه هذه اما اسم او فعل او حرف ولاكثر كقولنا الفصرا اما نارا وهواء او ارض
الموجبة مانعة الخلو والسالت المتولدة
من نقيض طرفيها اعني قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر ايضا مانعة الخلو برهان

ومثال المتن ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد كما ظن فان الزيادة
والنقصان والمساواة لا يراد بهما معانيهما اللغوية بل المراد بهما معانيهما
الاصطلاحية فان كل عدد يزيد المجتموع من كسوره التسعة عليه ^{بمزيد} ^{هذا}
كاثني عشر والناقص ناقصا كالاربعة والمساوي مساويا كالستة ^{فكقولنا}
في المفصلة الحقيقية واما مانعة لخلو المركبة من اكثر من اثنين
اما ان يكون هذا الشيء شجرة او لاجرا او لاحيانا ^{الجمع} ^{بتركيب} ^{فكقولنا} اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا فان قلت
شيء من المنفصلات من اكثر من جزئين لان الانفصال نسبة ^{حالة}
والنسبة الواحدة لا تقصور الا بين جزئين ضرورة ان النسبة ^{بين}
امور متكررة لا تكون واحدة قلت المراد بتركيب المنفصلات من اكثر
من جزئين تركيبها بحسب الطل لا بحسب الحقيقة والا فان انفصال الحقيقة
في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون العدد زائدا ولا يكون
ثم على تقديره لا يكون زائدا يكون ناقصا ومساويا فان قلت ^{فما}

[illegible]

فأوجه حكمهم ان الحقيقة لا تتركب من أكثر من جزئين وبما نعه الخلق
والجمع تتركب من ثلث وجهه ان الحقيقة اذا اريد بها الانفصال
الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد يصدق لانه الاول من اجزائها
الثلاثة مثله اذا تحقق فانه تحقق الثاني ايضا فيتم الانفصال
الحقيقي بينهما وان لم يتحقق فانه تحقق الثالث لا يكون بينه وبين
الاول انفصال وان لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني انفصال
اما الاخبار بصدقها وان اريد منع الخلو والجمع بين كل جزئين
من اجزائها كما في المثالين المذكورين هذا والحق ان الماد بالانفصال
ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلقا
الانفصال فيحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة ولما
منع من القضايا شرعا في احكامها على طريقة الاختصار والاعتصار
على المطلقات على ما سجد اب الكتاب فقال **التناقض** اي من جملة
القضايا التناقض وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف المفردتين

وغيره

وعمر ومفرد وقضية بالانجاب والسلب يخرج اختلافهما بالحل والشروط
والعدول والتخصيص وغيرهما فان نقض الشيء سلبه لا عدوله لانه
الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابدان ولذا يقال لا تناقض في المفردتين
لانها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة وبدونه لا تكون سلبا واجبا
بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لانهما يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة فيخرج به الشياء اللذان لا يقتضي الاختلاف بالانجاب والسلب
فيهما ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان
يقتضي ذلك لانه لا يلائم بل باواسطه نحو هذا انسان وزيد ليس
بناطق فانه افتضاء الاختلاف بذلك وصدق احدهما وكذب
بواسطة مساوات المحمولين المقضية لانه يكون احدهما في
قوة الجواب الاخرى وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى كقولنا زيد
زيد ليس بكاتب هذا مثال التناقض بين الخصوصيتين ولا يتحقق
ذلك لاختلاف الموصوف لا بعد اتفاقهما اي القضيتين في الموضوع

هذا هو التناقض بين القضيتين
التي هي من جنس واحد
ولكن في موضوعات مختلفة
فان كانا من جنس واحد
وموضوعات مختلفة
فلا تناقض بينهما
فان كانا من جنسين
فلا تناقض بينهما

خبري
اي بالانجاب والسلب والحدود متعلق بالاختلاف

بخلد في زيد قائم وعمر ليس بقائم والمحول بخلد في زيد قائم زيد ليس
بقاعد **والزمان** بخلد في زيد قائم اي في الليل زيد ليس بقائم اي
في النهار **والمكان** بخلد في زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقائم
اي في السوق **والاضافة** بخلد في زيد اب اي لعمر زيد ليس باب
اي لبكر **والقوة** **والفعل** بخلد في الخمر في الدن مسكر اي بالقوة
والخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل **والجزء** **والكل** بخلد في النخيل
اسود اي بعضه النخيل ليس باسود اي كله **والشرط** بخلد
الجسم مفرق للبصر اي بشرط بياضه الجسم ليس بمفرق للبصر اي
بشرط سواده **والفهم** ان المعبر في تحقق التناقض في
القضا يا وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب
عاشي واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات وعدم
وحدة شئ منها مستلزم لعدم وحدة النسبة الحكمية ولا
فلا حصر فيها ذكره لا ارتفاع التناقض باختلاف الآله نحو زيد

كاتب اي بالقلم الواسط زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلية نحو
التجار عامل اي للسلطان غير عامل اي لغيره والمميز نحو عندي عشرة
اي درهم ليس عندي عشرة اي دينار التي غيرة لك وهذا القدر
التناقض في المحصورات واما في المحصورات فنقيض الايجاب الكلي
السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي الايجاب الجزئي ضرورة ولذا قال
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلمية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض
ليس بحيوان ولا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان
لا يقال لا اتحاد للموضوع فيهما لانه المراد بالموضوع في تلك المسئلة
الموضوع في الذكر وهو متحد عنفا للمحصورات لا يتحقق التناقض
الا بعد اختلافهما في الحكمية والجزئية لانه الحكمية قد يكون با كقولنا
كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئية قد يصحدها
كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واعلم ان

نصف الجزئية فكلها حكمها ومن احكام القضايا **العكس ورواها**
بشدة الباء لان العكس قد يطلق على معينين في القضية الحاصلة
التبديل المذكور وعلى نفس التبديل فلم يشدد صار معنى ثالثا ^{جعل}
الموضوع في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية ورواها **المقدم**
محمول والمحمول او ما يقوم مقامه من الشرطية ورواها **التالي** موضوعا
مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله اما الاول
فلا قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لا شئ
من الانسان يحل لا يلزمه الايجاب اصلا واما الثاني فمعناه ان صدق
الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن
اللزوم لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم انقول معناه انه
بمجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لان كل ما يكون بحاله
وكون المجموع بحاله يرد به كون التصديق بحاله اطلاقا للفظ على
احد محتملانه على القيين واذا عرفت مفهوم العكس فنقول **الموجبة**

الكلمة لا تنعكس كلية بجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز
حل الاخص على كل افراد اعم اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا
يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لوجود ملاقات عنوانين
الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانتا وجزئية وبالملاقات التصديق
الجزئية مع الطرفين لا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان
انسانا فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان
انسانا والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة كما اثبتنا البها
والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بينا بنفسه ولنزده بيانا
ونقول اذا صدق سلب المحمول على كل افراد الموضوع **وصدق**
الموضوع عز كل من افراد المحمول اذ لو ثبت من الموضوع شئ من
افراد المحمول حصل الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد
وقد مر ان الملاقات يصح في الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق
الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة الكلية من احدهما



فانه اذا صدق لا شئ من الانسان يخرج صدق لا شئ من الحجر بانسانا
والا فبعض الحجر انسانا وبعض الانسان حجر هذا خلقا ونفعا صغرى
الى قولنا لا شئ من الانسان يخرج حتى ينفذ بعض الحجر ليخرج هو
والسالب الجزئية لا عكس لها لزوماً اذ لو كان لها عكس لزوماً
لصدق العكس في كل موضع صدق الاصل فيه وليس كذلك
لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اي
بعض الانسان ليس بحيوان وانما قال لزوماً لجواز صدق
عكسه اصباغاً لخصوصية المادتين نحو صدق بعض الحجر ليس
وبعض الانسان ليس حجر واعلم انه اغالم بذكر المعنى عكس النقيض
من جملة احكامه القضايا لعدم استعماله في العلوم والاشياء
كما ينبغي من ان الاشياء بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمي
قياساً بخلاف الانساج بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية
فيه فانه قلت اذا كان كذلك فلم ذكره في المخطوط وطولوا

احكامه

احكامه تصويلاً يكاد يمنع عن الاحتاطة قلت لانه فائدة في بيان
صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها هكذا قالوا مع ان الشئ
كثيراً ما يستخرج بعكس النقيض في كنية الحكمة كما لا يخفى على المتبحر ومتغية
الباب الرابع في مقاصد التقديرات وهو باب القياس في تعريفه
وتعريفه **القياس قول يولى** **من اقوال** يخرج القول الواحد كالتقية
البسيطة المستلزمة لعكسها مثله والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ضرورية صحيحة تاليف القياس من المقدمات **منى** **سملت** صفة اقوال
اشارة الى ان كونها مسلمة في نفس الامر ليس بشرط التسميها قياً
فتناول التعريف بالقياس الكاذب المقدمات ايضا لزم يخرج الاستغناء
الغير التام والتمثيل فانها وان سلمنا لكن لا يستلزمان الحقيقة
ظنيين وقوله **عنها** يخرج المقدمات المستلزمة لحددها فانها
لا يلزم عنها اذ ليس الاخرى دخل فيها **لذاتها** احتراز عن مثل قيا
المساوات فانه استلزمها بواسطة مقدمة غريبة حيث تعقد تحقق

القياس من المقدمات
التي هي اقوال
فانها لا يخرج
منها كونه
القياس من المقدمات
التي هي اقوال
فانها لا يخرج
منها كونه
القياس من المقدمات
التي هي اقوال
فانها لا يخرج
منها كونه

الاستلزام كما في المساواة والظرفية وجبث لا يصدق فلا يتحقق الاستلزام
 كما في النصفية والربعية وغيرهما وابطح اختراجه من مثل جنة الجوهر
 ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاع ارتفاع
 الجوهر المنبج لقولنا جنة الجوهر جوهر فانه بواسطة عكس نقيض الكبر
 اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر **قوله آخر**
 وهو النتيجة ومعنى آخر بينهما ان لا يكون احدي مقدمتي القياس الا
 قتراني من الصغرى والكبرى والاستثنائي من الشرطية والرافعة
 والواقعة او الواضعة وانما ان لا يكون جزء من احدي المقدمتين
 فغير مستلزم وانما اشتراط الاخرية اذ لولاها لكان اما هذا لانا
 او مصادرة على المظنة شاملة على الدور والمهر وبمنه فاة قلت
 القضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها يصدق
 عليها التعريف ولا تسمى قياسا قلت لان فانها لا تسمى اقوالا بل
 قول واحد مركب من اقوال كذا جابوا **وهو** اي القياس شاملا

لانه اما اقترافي ان لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورة بالفعل فيه فتكون
 لا مادة لقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ضوئي
 واما استثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل فتكون
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل
 اي بصورتها ونقول لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست
 بطالعة فنقيض النتيجة اي الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل ولما
 فرغ من تعريف القياس ونقيضه الى قسمين شرعي في تقسيم كل من القسمين
 واحكامه فالقياس الاقتراني مشتمل على احد ود ثلثة المظنة ومحموله
 والمكرر بينهما في المقدمتين فنقول المكررين مقدمتي القياس **فصل**
 بسع حدا او سطر متوسط بين طرفي المظنة كالمؤلف في المثال المذكور
 وموضوع المظنة يسمى حدا اصغرا لانه في الغالب اقل افراد اعم المحمول
 فيكون اصغرا ومحموله يسمى حدا اكبرا لانه في الغالب اكثر افراد والمقدمة

وهو ليس بذكر في القياس بالفعل
 لا نقس ولا نقيضه بل بالقياس لذكر
 مادة دور في تعريفه

التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها ذات الاصغر وصاحبة المقدمة

التي فيها الكبرى تسمى الكبرى لانها ذات الكبرى وشاملة عليه وهيته

التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلاً تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية ^{الحاصلة}

من احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار والشكل اربعة له الحد

الاولى ان كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول

لانه يديهي النتائج وارد على مقتضى الطبع فاه الطبيعة بمجولة على

الانتقال من الشيء الى الوسطة التي يتيقن حكمها حكم المطر وان كان

بالعكس اي موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الشكل

الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان

ناطق وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث كقولنا كل انسان

حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق او محمولاً بينهما

فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان

فلا شيء من الانسان بفرس وانما كان هذا ثانياً وما قبله ثالثاً

هنا

هذا بشارك الاول في اشرفه مقدمته وهي الصغرى لشماتها على

موضوع المطر وذلك بشاركه في احسن مقدمته وهي الكبرى ^{بمختلف}

الرابع اذ لا شركة له فيها اصلاً مع الاول فهذه هي الاشكال ^{المذكورة} الاربعة

في المنطق والفرق بينهما بحسب الماهية والغرض قدر ويجب التناهي

الاول بين المطالب الاربعة الكلية الموجبة والسالبة ^{الموجبة} والجزئية

والسالبة والثاني بين السالبيين لا الموجبة والثالث والرابع

بين الجزئيين لا الكليتين وبحسب الاشراف فالاول بحسب الكيف

ايجاب الصغرى والكم كلية الكبرى وبحسب الكيف اختلفت في مقدمته

بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى والثالث بحسب الكيف ايجاب

الصغرى والكم كلية احدي المقدمتين والرابع بحسب الكيف والكم

ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلفت في مقدمته ^{بحسب} بالايجاب

والسلب مع كلية احدهما والبراهين في المطولات والشكل

الرابع منها بعيد عن الطبع جداً لخالفه الاول القريب من الطبع

الوارد على النظم الطبيعي في كلتا المقدمتين والذي له عقل سليم
 وطبع سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه لغاية تربية
 من الاول ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب الى رده الى
 الاول بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدان عن الاول بالنسبة اليه
 ولو شكك ان مجموع الاشكال تريد في الحقيقة الى الاول بل الى اول
 الاول بل الى ضروري من اول الاول كما علم في المطولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الافتراضي وبالعكس وانما ينبغي الثاني عند اختلاف
 مقدميه بالاجاب والسلب اذ لو انفتقنا فيهما لزم الاختلاف
 لعدم لانتاج وهو صدق القياس الوارد على صورة تارة مع
 النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة ^{لذاته} اي القياس
 لا تحالة اختلاف مقنن الذات اما عند اجاب المقدمتين فكلقولنا
 كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الاجاب وهو كل انسان
 ناطق وكل فرس حيوان والحق السلب واما عند سلبها فكلقولنا

من الانسان يخرج ولا شيء من الفرس يخرج والحق السلب ولا شيء من الناطق
 يخرج والحق الاجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم ^{بينها}
 والمعيار الوزني فتودده انها يجعل دستوراً اي مرجعاً كمنع به ^{منه}
 المظهر وضروريه النتيجة اربعة والقياس يقتضي ستة عشر ^{صلة}
 من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات وكذلك ^{غيره}
 اجاب الصغرى لقط ثمانية حاملة من ضرب السالبيين الصغرى
 في الكبريات الاربع وكلية الكبرى لقط اربعة اخرى ^{صلة}
 الكبرى في الجزئيين في الصغريتين الموجبتين في اربعة اجزب الاول
 موجبانه كلتيه ينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محث فكل جسم محث والثاني كلتيه والكبرى سالبة ينتج
 كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فكل جسم
 بقديم والثالث موجبانه والصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة
 جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض ^{الجسم}

الرابع موجبة جزئية صفى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض الجسم مولف ولا شيء من المؤلف بقدم فبعض الجسم
بقدم واغارت بهذا الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج
اشرف المحصولات وهي الموجبة الكلية لانها على الشرفية الاولى
والكلية والثاني ينتج سالبة كلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لانه
شرفا كلي لكونه من وجوه متعددة لكونه شاملا ومضبوطا وانما
في العلوم ازيد من شرف الموجبة الجزئية والثالث ينتج الموجبة
الجزئية لانه فيه شرفا واحدا وهي الانجاب وهي اشرف من السالبة
وليس في نتيجة الرابع شيء الشرفين والقياس الا قترافي
خمس اقسام من وجه اخر لانه اما مركب من حلتين كما ترى
سنة واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كان
الشمس طالعة فالارض مضيئة لانه ملزوم الملزوم ملزوم

من متصلتين

من متصلتين كقولنا كل عدد فهو اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج
او فرد لانه اما ان ينقسم الى النصفين متساويين او لا ينتج كل عدد
اما فرد او زوج الزوج الفرد لانه الصادق من المنفصلة الاولى
الفردية فهو قسم من اقسام النتيجة وان كان الزوجية وهي منقسم
الصادق احد قسمها المذكورين في النتيجة ايضا فتنتج النتيجة
الاقسام الثلاثة قطعا واما من حلية ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو
جسم لانه الصادق على كل ما صدق عليه اللازم صادق على الملزوم قطعا
واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما فرد واما زوج وكل زوج
فهو ينقسم الى المتساويين ينتج كل عدد اما فرد واما ينقسم
لانه المساوي لاحد المعاندين معاندا للآخر واما من متصلة ومنفصلة
كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض
او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود لانه انقلا

كل ما صدق عليه اللازم يستلزم انتقام الملزوم فهذه هي الاقسام
 الخمسة الافتراضية وليست في البحث في تحقيق انتاجها الى المطولات واما
 القياس الاستثنائي فلا يخرج من ان يكون شرطية متصلة او منفصلة
 او مانعة للجمع او مانعة للخلو والمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي
 ويرفع التالي رفع المقدم اثبات والحقيقة بوضع كل من الجزئين رفع التالي
 الاخر ويرفعه وضع الاخر اربعة ومانعة للجمع بوضع كل واحد رفع
 الاخر فقط اثبات ومانعة للخلو برفع كل وضع لاخر فقط اثبات مانعة
 المنتجات عشرة والعقيقة سبعة اثبات في المتصلة واثبات في مانعة
 واثبات في مانعة للخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا
 اشار بقوله واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه كما
 متصلة لزومية فاستثنا ^{عن النتيجة} المقدم ينتج غير التالي كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان لانه عدم اللازم
 ملزوم لعدم الملزوم ولا ينتج استثناء غير التالي ولا استثناء نقيض

سئل ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه انسان
 ينتج انه ليس بانسان

المقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع ويبقى استثناء العين ومن الرفع ويبقى
 استثناء النقيض فانه قلت هذا صحيحة فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا
 تساوية فاستثناء عين كل ينتج فاستثناء نقيض كل ينتج نقيض
 كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور الاربعة قلت المساوية في الحقيقة
 فكل حكمين من الاربعة المذكورة الملازمة من الملازمين الا انه لا يستلزم
 اللازم وجود الملازم ومنه ليس من حيث انه لا يلزم بان حيث انه ملزوم
 يستلزم عدم الملزوم عدم اللازم لان حيث انه ملزوم بان حيث انه لا
 وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر لانه وجود
 المعاندين صدقا يستلزم عدم الاخر فهذه في الحقيقة ومانعة للجمع واستثناء
 نقيض احدهما ينتج عين الاخر لانه احد المعاندين كذا يستلزم وجود الاخر
 وهذه في الحقيقة ومانعة للخلو واللفظ كانت من التفصيل والاصل ما ذكرناه
 وعليه القبول والامثلة غير خافية الباب الخامس بامور الصناعة الفصول
 لانه المنطوق كما يبحث عن الصورة يبحث عن الماد فلما تم التلويح الى

شأنه

اشار الى بحث المادة ايضا فقال من جملة الصناعات الحس البهية ^{وهي}
 قياس مولف من مقدمات يقينية لا تنال اليقينية ^{من ان تكون}
 او مكتسبة منها فالقياس ^{الاول} لا يقينية الحجة والمولف ذكر
 ليقول به قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الحطابة والمجدل وغيرهما
 وقوله لا تنال اليقينية غاية ذكره ليشتمل التعريف على العلة الاربعة فالمولف
 اشار الى الصورة بالمطابقة والفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلة
 والمقدمات مادت والاشراج غاية واليقينات اقسام ستة ^{لانه حكم}
 العقلية اما بلا استعانة من الحس او معها والاول ان لم يتوقف على
 وسط حافظ في الذهن فهو الاوليات وان توقف اخر فقياسا ^{فيها}
 معها والثاني اما ان لا يتوقف باليقين به بعد الاحساس على شيء اخر ^{يتوقف}
 والاول المحسوسات فالاحساس ان كان بالحس الظاهر فهو المشا
 وان كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات وان توقف فالحس ^{الاحساس}
 السمع فهو المتواترات فانها تتوقف على حكم العقل باشتاء ^{توافق}

على الكذب وغيره فان توقف على تكرر المشاهدات فهو الجربات وان توقف
 على الحدس فهو الحدسيات وهذا الوجه الغبطل لا الحس العقل والى تعدادها
 اشار بقوله احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
 الجزء فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمن وجه ان الجزء قد
 يكون اعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء ^{مشا}
 وتسمى محسوسا ايضا كقولنا الشمس مشرقة في المدرك بالبعد والناظر ^{هذه}
 في المحسوس باللمس ومجربات كقولنا شرب السموم ياد ^{اذ لم}
 لم تكن سهلا لما وقع الاسهل عقيب شربها كليا او اكثر بان يتوقف ^{اليقين}
 فيها على تكرر المشاهدات وحدسيات اي مقدمات يحصل اليقين فيها ^{بشروط}
 المبادي والمطالب للذهن دفعة وهو المعنى بالحدس ولا حكمة فيها ^{خلاف}
 العكس فانه تدريجي لا دفعي ولذا قد يكون اختلافا للناس فيه ^{بالسر}
 اما في الحدس فليس الا بالعقل والكثرة لانه دفعي كقولنا نور القمر
 الشمس بولطه مشاهدات كلاته المختلفة قريبا وبعدا عنها ^{توات}

هذه

وهو القضاء الذي يحكم العقل بالامانة قلها قوم يستجمل العقل تواضعهم على الكذب
ومصدقته حصول اليقين كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعي النبوة واطهر الحجرة
عليه فانه كعلمنا بالبلوان النائلة والاثم المافية وقضايها قياسا لها
معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وطحا فطر في الذهب ووراء
بمساويين فان الذهب مرتب في الحال اما الاربعة متقسمة بمساويين
وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج والثاني من الضاعا
الحق الجدل ووقياس جنسي **مؤلف من مقدمت مشهورة** فقل
باختلاف الازمان والامكنية والافراق وغيرها والحظاية ووقياس
مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كقوله وولما ووظفونة
معتقد فيها اعتقاد الجاحل وكل جاحل ينشئ منه التراب يهدم والشعر
قباس مؤلف من مقدمت ينسب منها النفس نحو الخرافة سبالة او ينقبض
نحو العسل مرة مهوعة والمغالطة ووقياس مؤلف من مقدمت كاذبة شبيهة
بالحق ولا يكون حقا وتسمى سفسطة او شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى

او من مقدمت وهبة كاذبة كما يقال ان وراء العالم فضاء لا يتناها
وهذا ايضا ان قول بها الحكيم تسمى سفسطة وان قول بها الجدي تسمى
والمغالطة مخمرة في القسمين السفسطة والمشاغبة والعدة اي القدر
عليه هو البرهان لا غير لانه يحصل العقائد الحقة وتزيل العقائد الباطلة
ليس الا به وليكن هذا الرسالة في المنطق بحمد الله مع اعمالنا بالحق
الحقبة وزوال العقيدة الباطلة بحق محمد المستظل بالقيم مع العاقلة
مس الكتاب عونه الملك الوهاب

على يد العبد الضعيف احقر عباد الله
بكر بن حاجي خليل الدباغ والفراغ
من هذه الرسالة في شهر رمضان سنة ١١٥٩
بمدينة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمداً لك اللهم عما أنت به عارف الافاضل وشكراً لك على ما أنت به
مؤثر وارفاً للفواضل وملاة وسلاماً على نبيك محمد مثل الافاضل وافضل
لا مائل وعلى الله وذو به المنعوتين بحسب الشمال وكرم الحاصل وتبعك
فلما كانت الفوائد القارية مثمنة على ما لا يخلو عن الغرض والاغلاق وهذا
لغوازه الزمان راغبون فيها غابة رغبة وشبابي علفت عليها ما كثر الاغلاق
وبين الغرض حتى يتسليم بحصيلها النهوض وعم الحمد في بيان الرافع
بعونه الله الحكيم ويورى بالانعام ومبستر لا ختام **قوله** حمداً لك
من جملة المصادر المحذوفة فعلمها وجوباً سماعاً على ما تقر به كتب النحو
حدثت او اخذت جملة الفعلية على الاسمية لكونها اصلاً ولا عتافاً بالفجر
استدانة المحذوف الفعل تدعى على التجرد والتفصيل على صور المحذوف
وانما اخبر المحذوف بشيء للمدح وبتمرة التسمية ولينها السامع والي
شأنه المذهبين اي تقدير المصانع والمافى وتقدير المضارع اولى

لانه يدل على التمدد في الجود والموجب لا يخلفه جميع الارزاق المستقبلية اي المحذوف
مدة عمره في شناعة واما المافى فيدل على الانتفاع والتقصير مع الله لا يدل على
الحمد جميع الارزاق الحاضرة **قوله** على ما خضت من منج عوارف الافاضل المنج
كسر الميم وفتح النون ورواها به هنا جمع والمخة بكسر الميم وسكون النون
وهي العطية والعوارف جمع عارفة وهي الاحسان ويجوز ان تكون ما موصولة
والعايدة الصلة محذوفة وحذف العايدة المنصوب مقتضى ما خضت في كونه
من بيانه متعلقة بلخصت اي ما خضت في منج منج عوارف الافاضل الذي منج
عوارف الافاضل وان تكون مصدرية اي على ما يخلص الي في كونه متعلقة
بلخصت واذن المنج الي العوارف بيانه اي من العطايا التي هي عوارف الافاضل
اي الاحسانات اليهم واحساناتهم اليها كمن عطف خلقتني عليه بدل علمه المراد
المصدرية اذ على تقدير الموصولة لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى ويجوز ان يكون
المنج بفتح الميم وسكون النون مصدر منج اي عطفه وج كونه المنج من اعطاء عوارف
الافاضل وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض وقيل محذوف في التكرار على تقدير عدم

كونه الاضافة بيانية وعدم كونه المنح مصدر من المراد بـ عوار في الافاضل المسائل المذكورة
 في كتبهم هو الماخوذة من افواهم والمنح المسائل المستبقة منها او من احدهما فكان عوار فيهم
 اعطاها **قوله** وخلصت عطف على خلصت اي على ما خلصت من محس ١٢٥ اي على ما خلصت
 باي من محس عواصفا للفضائل شبه الاشياء المهمة للفضائل بالعواصفا التي هي
 الرياح الشديدة في الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بها استعارة مستعارة تخيلية
 سخرها او شبه الفضائل في النفس بالبنائات الخفية في المخفية عن المشبه به **قوله**
 استعارة بالكناية واما في العواصفا استعارة تخيلية اي خلصت من محس الاشياء
 التي هي مملكة ومزيلة للفضائل كالرياح الشديدة التي هي المهلكات كما اصابته
 البنائات واما تشبيه ذلك الفضائل بالعواصفا على ما قبل في غير مملكة على ما في
 ومملكة نصب بفعل محذوف ووصلت واصلت على غير محذوف لكن الفعل هنا ليس
 بواجب المحذوف لاسمها ولا قياسا بل جازا بالخذف والنكتة في اختيارها على الالفة
 واختار الخذف على الذكر كما في محذوف **قوله** او في العواصفا او في جودها كونه
 مفتوح المهمة بمعنى العنق والشرع وهو المظفر والاسباب بمراتبه ويجوز ان تكون

في المحس
 في المحس
 في المحس
 في المحس

المحس
 المحس
 المحس
 المحس

مفهوم المهمة فابن القول اي اشرف النعم وهو الاله والاسلام خواص النبوة
 والرسالة او اشرف النعم بحسب الشرف والمرتبة لا بحسب الزمان لانه نعم الوجود سابقة على
 الاله والاسلام خواص النبوة والرسالة بالزمان وفي خلصت وخلصت والمنح
 والمحس والافاضل والفضائل والعواصفا والمفوض والمفوض من المنفعة البدئية
 ما فيها تليق ردل يصيغ التفضيل في قوله باعلى الشمال والشرق القبايل او محس
 ان خصاله اعلى من خصال ساير الانبياء وقبيلته اشرف من قبائلهم وعجائبه او محس
 من محس **قوله** بلعل وعسى اذ كنت لا اتميزه باستقباله بكلامه بخرم لانه من محس
 عنه بقوله ومع واما السائل فلا ينبغي ان يفسر في قوله لا يرد السائل على الجواب بقوله لا
 بخرم لانه استلزاما ان تعطيه او تدهه رد كينايته كنت اخلل واقول لعل ان
 او عسى ان كنت فلان لم يفتق ذلك التعليل ولم يفتق ذلك السائل بهذا المرد للفتق
 على الكتابة ولم يفتق لاجلها في كل صباح ومساء كما رسم الخلافة شرعت فيه
 وقيل اراد بالسائل في الالفة طالب العلم وهذا انبى بما تحته فيه فانه لما اعتد بالالفة
 لم يوجد السؤال عنه وهما قد وجد قلت فذلك عدم الاستحقاق في النواحي الحاج

في المحس
 في المحس
 في المحس

في المحس
 في المحس
 في المحس

三

الحقبة التي الحكم على المشتك
بغير طاعة المأذون فيها الكلام على الطلوع
وتنفيذ ما يقع فيه لا منه لأنه لا بد من
طالب لكل الحق للمشتك في الأصل
الذي هو العلية منه

خط جمل الکتاب بحیث لا یخفى منها ما یشر
وفیها فیه

هو خطور المعنى في القلب من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالواقع هو الفهم لمعنى الحصول
والوقوف هو الفهم بمعنى الحصول فليس فيه الخذ والمذكور **قوله** لموافقته اياه لتعليل
للتسمية بالمطابقة المفهومة من قوله يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لا معناه
يدل عليه بالدلالة المطابقة وكذا الحالة في قوله لدلالة على ما في صحة الموضوع له وقوله
لانه لا يدل على كل امر خارج **قوله** ويكفي حصول الاعتراض على الخارج هو ان لا يثبت
على الخارج هو ان لا يثبت **قوله** المطابقة التسمية بالدلالة المطابقة حتى يحتاج الى التعليل بقوله الموافقة
المراد بقوله بالمطابقة **قوله** المطابقة التسمية بالدلالة المطابقة حتى يحتاج الى التعليل بقوله الموافقة
التسمية بالدلالة المطابقة **قوله** ويجوز ان يكون الباء البنية اعني مطابقة اللفظ لما وضع له فيكون وجه التسمية
حتى يحتاج الى التعليل بقوله **قوله** التسمية السببية لا يحتاج الى التعليل ويمكن ان يكون مراد المحقق انه يدل
لموافقته اياه ويجوز ان يكون **قوله** المطابقة اي مطابقة اللفظ لما وضع له وعلى جهة التسمية
المطابقة التسمية اي تسمية المطابقة على تمام ما وضع له بسبب المطابقة اللفظ لما وضع له وعلى جهة التسمية
المطابقة لما وضع له فتكون **قوله** المطابقة اي مطابقة اللفظ لما وضع له وعلى جهة التسمية
التسمية تسمية السببية **قوله** المطابقة اي مطابقة اللفظ لما وضع له وعلى جهة التسمية
الاعتراض الى التعليل **قوله** ومنه يعلم اي من ان الباطل لا يتصور فيه التسمية يعلم **قوله** بخلاف العكس
يعني ان الدلائل ليست اجتماعا كسيرة في حكم الاستلزام بل لا يستلزم من احداهما وجود
التسمية دونه الاخرى اي ليس كلما تحقق المطابقة تحقق التسمية لكنه كلما تحقق
تحقق المطابقة وكذلك المعنى في قوله لا التزام لا يستلزم التسمية ويستلزم المطابقة
وليس المراد بالعكس ههنا ما هو المتعارف عند اهل المنزلة وهو ان لا يدل ما قيل ان
قولنا المطابقة لا يستلزم التسمية سألته كلمة وهي تنعكس نفسها فتعكس الى قولنا
التسمية لا يستلزم المطابقة على ان قولنا المطابقة لا يستلزم التسمية على تقدير تسمية
اللام للاستغراق يكون دفعا للايجاب الكلي وعلى تقدير الاستغراق يكون سألته معلقة وهي
في قولنا الجزئية فتكون سألته جزئية على كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة اوليها

يستلزم

ويمكن محصل الاعتراض
على الخارج هو ان لا يثبت
المراد بقوله بالمطابقة
التسمية بالدلالة المطابقة
حتى يحتاج الى التعليل بقوله
المطابقة لما وضع له فتكون
التسمية تسمية السببية
الاعتراض الى التعليل
يعني ان الدلائل ليست اجتماعا
التسمية دونه الاخرى اي ليس
تحقق المطابقة وكذلك المعنى
وليس المراد بالعكس ههنا ما هو
قولنا المطابقة لا يستلزم التسمية
التسمية لا يستلزم المطابقة
اللام للاستغراق يكون دفعا
في قولنا الجزئية فتكون

الاعتراض الى التعليل
يعني ان الدلائل ليست اجتماعا
التسمية دونه الاخرى اي ليس
تحقق المطابقة وكذلك المعنى
وليس المراد بالعكس ههنا ما هو
قولنا المطابقة لا يستلزم التسمية
التسمية لا يستلزم المطابقة
اللام للاستغراق يكون دفعا
في قولنا الجزئية فتكون

يستلزم التسمية والسالبة الجزئية لا تنكس لهما التسمية في العكس قولنا المطابقة
لا يستلزم التسمية ليس قولنا التسمية لا يستلزم المطابقة لانه العكس جعل
محوه والمحو موضوعا وهو ليس كذلك **قوله** وكذا الاستلزام لا يستلزم
التسمية اما استلزام التسمية الا لتمامه فليس يتحقق ايضه على راي الجمهور
ومتحقق على راي الا تمام يعرف بالتأمل **قوله** فالامام قال به اي حكم يستلزام
المطابقة الاستلزام بناء على انهم ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست
قوله وليس يتحقق لانه استلزام تصور كل ماهية تصور انها ليست غيرهما
يجب بل عدم الاستلزام بحزمه لانه تصور كثير من الماهيات ولم يخبر بها
لنا غيرهما فدل على نفي الغير به عنها **قوله** لانه لا يدل على كل امر خارج اه سند
لا حاجة الى ذكر ههنا لانه يكفي ان يقال لدلالة على اللزوم ههنا بل الاولى
ان يقال لانه المقبر فيه اقوى مراتب اللزوم الذهني وهو البين بالاعني
الاخص حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم ايضه **قوله** والالحاح كل
شيء على كل شيء وهو خلاف الواقع **قوله** غير مضبوط اي بغير ضبط
الفهم وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص **قوله** بل على امر خارج لازم
له اي ذهنا فيكون هذا الدلالة بسبب اللزوم تسمية التزاما **قوله** وعلى احدهما
الظهور يقال وعلى كل واحد منهما نامل **قوله** ينتقض كل واحد منهما بالآخر نبي اي
ينتقض من كل من حدود الدلالة الثلاث نفس الدلائل الاخيرية **قوله** في مثل
ما اذا فرضنا ههنا مادة التناقض في التعريفات لابد ان يكون متحققة
كفي الفرضينها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة وتقيدها والتزاما واما كانت
تأويلها فيكون ان يكون مطابقة وتقيدها والتزاما واما كانت

الاعتراض الى التعليل
يعني ان الدلائل ليست اجتماعا
التسمية دونه الاخرى اي ليس
تحقق المطابقة وكذلك المعنى
وليس المراد بالعكس ههنا ما هو
قولنا المطابقة لا يستلزم التسمية
التسمية لا يستلزم المطابقة
اللام للاستغراق يكون دفعا
في قولنا الجزئية فتكون

عليها احد الاخيرين فلا يكون شئ من الحدود مانعا **قوله** فلا بد من قيد متوسط
 الوضع في كل منها اي من قيد متوسط الوضع لما وضع له في كل من الحدود الثلاث
 بانه يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له
 مطابقة وعلى جزم ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له نعمنا وعلى ما يلزم ما وضع
 له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاما **قوله** احتراز عن الانتقاضي
 يجوز ان يكون مفعولا له للبعد ويجوز ان يكون مفعولا له لفعلا وفيه نظر لانه
 على تقدير التقيد بذكر القيد ايضا لا يندفع الانتقاضي ههنا اذ يقصد على دلالة
 الشئ على الضوئيين والالتزام انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له فيقتض حد المطابقة بالضم والالتزام وكذلك
 على الدلالة على الضوئيين مطابقة والتزاما انما دلالة اللفظ على جزم ما وضع له
 بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فيقتض حد الضم بالمطابقة والالتزام
 وكذلك يصدق على الدلالة على الضوئيين مطابقة وتضمنا انما دلالة اللفظ على
 لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فيقتض حدا للتمام بالمطابقة
 والضم فانه قيل يمكن ان يكون التقيد هكذا اللفظ الدال بالوضع
 يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلى جزمه بتوسط الوضع
 لكل بالضم وعلى ما يلزم في الذهن بتوسط الوضع للتمام بالالتزام قلنا
 هذا التقيد مع انه غير متبادر من السوق لا يندفع به انتقاضي حد المطابقة بالآخرين
قوله اتفق المصنف ههنا على حدود الدلالة بارة قيد الحقيقة من غير تكرارها
 بانه اراد اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه دال على تمام ما وضع

له بالمطابقة

في كل من الحدود
 في كل من الحدود
 في كل من الحدود

بالمطابقة وعلى جزمه من حيث انه دال على جزمه بدل بالضم وعلى ما يلزمه في
 الذهن من حيث انه دال على ما يلزمه في الذهن بدل بالالتزام وحيث لا انتقاضي
 فيه على انه ذكر قيد متوسط الوضع لا يندفع الانتقاضي كما مر **قوله** ان يندفع
 الحكم على المشتق بدل على علمه الماخذي المشتق منه كما في قوله في السارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهما فانما ثبت القطع على السارق والسارقة المشتقين
 من السرقه بدل على علمه بالقطع والمراد بالحكم ههنا بدل بالمطابقة وبديل
 بالضم وبديل بالالتزام وبالمشتق الدال بالوضع لتمام ما وضع له
 عليه والدال بالوضع على جزمه والدال بالوضع له على ما يلزمه في الذهن فكذا
 حصل كلام المصنف ان الدال بالوضع لتمام ما وضع له على تمام ما وضع له بدل
 عليه بالمطابقة والدال بالوضع لتمام ما وضع له على جزمه بالضم والدال بالوضع
 لتمام ما وضع له على ما يلزمه في الذهن بدل على ما يلزمه في الذهن بالالتزام فثبتنا
 الحكم بانه يدل بالمطابقة وبانه يدل بالضم وبانه يدل بالالتزام على الدال بالوضع
 في تمام ما وضع له عليه وعلى جزمه وعلى ما يلزمه في الذهن بدل على ان الحكم
 المذكور انما حجب سبب الدلالة بالوضع لتمام عليه وعلى جزمه وعلى ما يلزمه
 في الذهن ولا خفاء في حصول اعتبار فيه الحقيقة في الحدود بتلك الدلالة فيكون
 معنى التعريفات الدال بالوضع لتمام ما وضع له بدل عليه بالمطابقة من حيث
 انه دال بالوضع لتمام عليه والدال بالوضع لتمام على جزمه بدل على جزمه بالضم
 من حيث انه دال بالوضع لتمام على الجزم والدال بالوضع لتمام على ما يلزمه
 بدل على ما يلزمه بالالتزام من حيث انه دال بالوضع لتمام على ما يلزمه هذا

بدل على جزمه
 يدل بالمطابقة وبديل بالضم
 وبديل بالالتزام

بسم الله الرحمن الرحيم

۷۷

۳

في هذا التصور بالذهب
تتم
التكديرا على هذا
التصور على التحويل
يتم ان يحمل على
ان وجه السائل انه

لا يشترك في الواقع ولا فرضية بالفعل حتى يدخل الحكيم الفرضية كشرط
الباري تعالى واللاشيء واللا ممكن في تعريف الحكمي ويخرج عن تعريف الجزئي
ولا ينقصه جمعاً ومنه اعلم ان لفظ كثير من مساحات المشايخ وليس
بصحيح من حيث القاعدة العربية اذ على اعتبار العربية يجب ان لا يكون
الكثرة اقل من ستة وان يكون اسد ذي العقول وان يكون الجنس النوعية
النوعية والفصلية باعتبار الصدق على كل اثنين من افراده اذ لا توجد
صفة الكثرة في اقل من اثنين كما لا يخفى **قوله** اذ لا الكفاً بالنفس او
لتصور لا تحصل هذه الفائدة اما في الكفاً بالنفس فلا يحصل الاحتراز
عن مثل الواجب والشمس والحكيم العربية لا نفس مفهومها بما عاين
الوجود الخارجي مانع ولو كاه المراد نفس المفهوم من غير اعتبار شيء
اصلا فلا يكون مانعاً ولا جامعاً واما في الكفاً بالتصور فلا يحصل
فائدة الاحتراز عن مثل الواجب ايضا لا تصور مع ضمنية البرهان البقي
حيثي مانع ايضا **قوله** على ما لا يخفى على المنصف خفا في ان عدم الخفاء لا
فيه للانصاف فلا بد ان يقال لا يخفى على القطع او ما يودى موداه **قوله** فلا تخ
الخلاف النتيجة فان قبل مفهوم لفظ الجزئي ما يمنع وقوع الشركة ولو كاه كلاً
يلزم ان يكون مانعاً ولا يمنع فيلزم صدق الشيء على تقيضه وهو محال
لان استثنائه وانما المح صدق الشيء على ما يصدق عليه تقيضه واما صدق
على نفس تقيضه فواقع في غير موضع فانه قلت يلزم من هذا ان يكون
المانع ليس بمانع وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال كالحجب سلب الشيء عن

[illegible]

نفسه بمعنى ان هذا ليس نفسه واما بمعنى ان هذا ليس بفساد في نفسه ثابت
له فليس محجوزا كذلك لان ثبوت الشيء يستلزم المغايرة بينهما والاول
الثاني لا الاول فانه قلت الكلي مالا يمنع نفس بقصور مفهومه عن وقوع الشبهة
بين كثرية فيه كالنوع والجنس والفصل فيلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقه
عليه ووجه قلت مفهوم الكلي ووجه مالا يمنع نفس بقصور مفهومه عن وقوع
الشبهة بالنظر الى ذاته انما يصدق عليه باعتبار صدقه على كثرية من وبنها المقادير
من المغايرة كاقى تامل **قوله** يدخل في حقيقة جزئياته اي يدخل مفهومه في حقيقة
جزئياته مفهومه ايضا **قوله** كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس اي
الذين هما اما حقيقة جزئيات الحيوان الاضافية والحقيقة للعلاقة الى
التردد المذكورة في الشرح وكذلك المعنى في قوله كالفاحك بالنسبة الى الانسان
اي الذي هو عام حقيقة جزئياته الاضافية والحقيقية **قوله** يرد بالداخل غير
للتاخير تسمية للشيء بل هو ملزوم اذ عدم الزوج من الوائز من الدخول **قوله**
على الاستخدام ووجه يرد بنفسه له معنيان حقيقتان او مجازيتان او مختلفتان
احد معنييه وبالفهم الراجع اليه معناه الاخر او يرد باحد معنييه احد المعنيين
ثم يرد بغيره الاخر معناه الاخر كما في قول الشاعر اذا نزل السماء بارق من قوم
رعينا وانه كانو عضبا فانه المراد بالسماء المطر وبالفهم العايد اليه
في رعينا الكلداء وكلا المعنيين مجازي **قوله** لولا اعاده مضمير النسبة يقال
ويؤده اعادته مظهرا وفيه مناقشة لان اعادة الشيء مظهر يدل على المغايرة
اذا كان المقام مقام التغير وهذا المقام ليس كذلك تامل **قوله** هو اي احد
وجه التامل ان وقعوا القاصلة بين

اعادة

بانه يقال الضاحك عرضي والمالغ عرضي
اي منسوب الى العرض الذي هو ماخذ الاستدلال
اي مكان الاستدلال فكونه عرضي
عرضي اي منسوب الى العرض الذي هو ماخذ الاستدلال
واما عرضي اي منسوب الى العرض الذي هو
ماخذ الاستدلال
قوله اي بانه لا يكون جزئيا انه على هذا ينقض تعريف العرض بالنوع اذ لا قابل يكونه
عرضا للصواب حمل تعريفه الذاتي على التاويل المذكور **قوله** لان القاعدة اه دليل
لكونه الضاحك خارجا حقيقة جزئياته **قوله** فاقدمها بعينه اي بمعنى ان الضاحك
ليس باقدم الخواص اذ الناطق اقدم منه فيعتبر خارجا **قوله** اصطلاحه يعني
اطلاق الذاتي على النوع باعتبار المعنى الاصطلاحي وهو الذي لا يكون خارجا
عن حقيقة جزئياته واما صحة اطلاق لفظ الذاتي على الاصطلاح
بانه يقال مالا يتصور خارجا عن الشيء
بجانب اللغة فباعتبار بعض افراده اعني الجنس والفصل كالحوان والناطق
ان كان المراد بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افراده ان كان المراد بالذات
ما صدق عليه الحقيقة واما اطلاق العرض على الخاصة والعرض العام كالضاحك
والماضي مثلا فباعتبار تسميتهما الى ماخذ الاستدلال الذي هو عرض كالفنوا
والشيء مثلا واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي الذي هو ما يكون خارجا عن
حقيقة جزئياته باعتبار افراده وكذا اطلاق الذي والعرض على مفهوم
الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام باعتبار افراد **قوله**
مع الفرس قبل قوله حقيقة اي بل عام حقيقة ان شاء مع الفرس المشتركة بينهما
ولعلية المشتركة غير محجوز على مالا يخفى **قوله** فكان المراد ذلك الاول يقال
والمراد ذلك بقرينة قوله في قسمه واما نقول في جواب ما روينا في الشركة
والخصوصية معا وفي بعض نسخ المتن بحسب الشركة الخاصة ووجه الكلام
في **قوله** ان لم يذكر اعتماده على تلك القرينة المذكورة تامل **قوله** مع
غير ذكر اعتماده على
القرينة ١٢

النوع اي نوع الانواع وهو النوع الحقيقي **قوله** فابعد له بعد مقدمه فانه قيل الكون
صالحا للمقولة على كثير من عبيد الكلبة فكيف يكون عارضا لها بعد التقوم
قلنا الكون صالحا للمقولة في جواب ما روي عارض في مائل **قوله** الكونها سور
عبارية اي كونها الكلمات امور اعتبارية حصلت من موماتها المذكورة
اولا ووضعت اسما وبها بارزتها كما صرح به الشيخ في شفاء فلا يكون لها
حنايق غير تلك المفهومات فالعريف بها يكون حدودا وادورا **قوله**
فانه قلت جنس الجنس يعني ان الكلي اخص من الجنس لانه جنس الجنس جنس
الجنس اخص من مطلق الجنس لانه من افراد مطلق الجنس **قوله** ولا يجوز
تعريف العام باحد خواصه اي افراد كتعريف الحيوان بالانسان مثلا
فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي **قوله** وغير مفيد لجواز ان لا يتحدد اعتبارا
بل يختلفان وانه انما يختلفان في عدم الجواز مطلقا اي سواء اتخذ الاعتبار
او اختلفا فيهم والظن في تعريف الجوان ان يقال ان الكلي له اعتبارا واعتبار
مفهومه واعتبار كون جنس الجنس وهو باعتبار الاول اعم من الجنس
والتعريف به بالكلي بهذا الاعتبار الثاني اخص منه والتعريف
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا للخاص فانه قلت هذا التعريف
اما احدا وركم لا يذكرونه الجنس متبدا بالميزا واما كانه يعين فيه تركيبه من
والمميز فوجبه ان يكون التعريف باعتبار الجنس فيكون تعريفا للخاص
قلت المعتبر فيهما اذ ان الجنس لا يوصف بالجنسية واما ما في الشرح
من ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند عدم اتحاد الاعتبارين وليس ذلك

النوع اي نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
صالحا للمقولة على كثير من عبيد الكلبة
قلنا الكون صالحا للمقولة في جواب ما روي
عبارية اي كونها الكلمات امور اعتبارية
اولا ووضعت اسما وبها بارزتها كما صرح
حنايق غير تلك المفهومات فالعريف بها
فانه قلت جنس الجنس يعني ان الكلي اخص
الجنس اخص من مطلق الجنس لانه من افراد
تعريف العام باحد خواصه اي افراد كتعريف
فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي
بل يختلفان وانه انما يختلفان في عدم
او اختلفا فيهم والظن في تعريف الجوان
مفهومه واعتبار كون جنس الجنس وهو
والتعريف به بالكلي بهذا الاعتبار الثاني
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا
اما احدا وركم لا يذكرونه الجنس متبدا
والمميز فوجبه ان يكون التعريف باعتبار
قلت المعتبر فيهما اذ ان الجنس لا يوصف
من ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند
النوع اي نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
صالحا للمقولة على كثير من عبيد الكلبة
قلنا الكون صالحا للمقولة في جواب ما روي
عبارية اي كونها الكلمات امور اعتبارية
اولا ووضعت اسما وبها بارزتها كما صرح
حنايق غير تلك المفهومات فالعريف بها
فانه قلت جنس الجنس يعني ان الكلي اخص
الجنس اخص من مطلق الجنس لانه من افراد
تعريف العام باحد خواصه اي افراد كتعريف
فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي
بل يختلفان وانه انما يختلفان في عدم
او اختلفا فيهم والظن في تعريف الجوان
مفهومه واعتبار كون جنس الجنس وهو
والتعريف به بالكلي بهذا الاعتبار الثاني
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا
اما احدا وركم لا يذكرونه الجنس متبدا
والمميز فوجبه ان يكون التعريف باعتبار
قلت المعتبر فيهما اذ ان الجنس لا يوصف
من ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند

ان يكون مفودا على كثير من
النوع اي نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
صالحا للمقولة على كثير من عبيد الكلبة
قلنا الكون صالحا للمقولة في جواب ما روي
عبارية اي كونها الكلمات امور اعتبارية
اولا ووضعت اسما وبها بارزتها كما صرح
حنايق غير تلك المفهومات فالعريف بها
فانه قلت جنس الجنس يعني ان الكلي اخص
الجنس اخص من مطلق الجنس لانه من افراد
تعريف العام باحد خواصه اي افراد كتعريف
فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي
بل يختلفان وانه انما يختلفان في عدم
او اختلفا فيهم والظن في تعريف الجوان
مفهومه واعتبار كون جنس الجنس وهو
والتعريف به بالكلي بهذا الاعتبار الثاني
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا
اما احدا وركم لا يذكرونه الجنس متبدا
والمميز فوجبه ان يكون التعريف باعتبار
قلت المعتبر فيهما اذ ان الجنس لا يوصف
من ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند

مع انه قوله لانه الكلي مفهومه معروف واعم لا يناسب عما لا يخفى على المتأمل **قوله**
والامر ان اي كونه اعم او موقفا وكونه اخص جائزا بالاعتبارين المتقابلين
اي اعتبار المفهوم واعتبار كون جنس الجنس ههنا **قوله** مع ان ليس المراد به
المعينة الثمانية بل مطلق فيكون كالنام كيد لقوله بحسب الشريعة والخصوصية
جميعا **قوله** مختلفين بالعدد اي وانه كان فرضا حتى يدخل فيه النوع المميز
شخص مثلا **قوله** احتراز عن خاصته اه فيه انه انما يكون احترازا عنها اذا
فيه فند فقط بان يقال مفعول على كثير من مختلفين بالعدد دور الحقيقة
فقط واما اذا لم يرد بهذا القيد ولم يرد فانه احترازا عما يحصل بقوله في جواب
ما روي عرف بالتأمل **قوله** وامثاله اي الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض
العام **قوله** كالحوان في جواب ما زيدا اه يفهم منه ان السؤال على الاحتراز عن
الجنس وامثاله بقوله مختلفين اه مع ملاحظة قوله في جواب ما روي
الاحتراز عما كان محجود قوله مختلفين بالعدد دور الحقيقة **قوله** فكيف يختز
عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما احتراز عنها احد محجود قولنا مختلفين
بالعدد بل مع قوله دور الحقيقة ولو جعل معنى قوله فكيف يختز عنها بقوله
مختلفين بالعدد دور الحقيقة كانه وجه لكن لا يناسب قوله في الجواب ايتا
ههنا اه تأمل في هذا اي السؤال بالجنس وامثاله ان ورد فاما يرد على
مختز عنها الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال الحيوان مثلا يقال
جواب ما زيدا وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس مع انه زيدا وعمرا متفقان يقال عليها انها حسان مثلا
في الحقيقة وكذا هذا الفرس وذلك الفرس فكيف يختز عنها ولا يرد على الحقيقة لانه لم يكن له في جواب ما هو
توضيح

مع انه قوله لانه الكلي مفهومه معروف
والامر ان اي كونه اعم او موقفا وكونه اخص
اي اعتبار المفهوم واعتبار كون جنس الجنس
المعينة الثمانية بل مطلق فيكون كالنام
جميعا
شخص مثلا
فيه فند فقط بان يقال مفعول على كثير من
فقط واما اذا لم يرد بهذا القيد ولم يرد
ما روي عرف بالتأمل
العام
الجنس وامثاله بقوله مختلفين اه مع
الاحتراز عما كان محجود قوله مختلفين
عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما
بالعدد بل مع قوله دور الحقيقة ولو جعل
مختلفين بالعدد دور الحقيقة كانه وجه
ههنا اه تأمل في هذا اي السؤال بالجنس
مختز عنها الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
جواب ما زيدا وعمرو وهذا الفرس وذلك
في الحقيقة وكذا هذا الفرس فكيف يختز
توضيح

مع انه قوله لانه الكلي مفهومه معروف
والامر ان اي كونه اعم او موقفا وكونه اخص
اي اعتبار المفهوم واعتبار كون جنس الجنس
المعينة الثمانية بل مطلق فيكون كالنام
جميعا
شخص مثلا
فيه فند فقط بان يقال مفعول على كثير من
فقط واما اذا لم يرد بهذا القيد ولم يرد
ما روي عرف بالتأمل
العام
الجنس وامثاله بقوله مختلفين اه مع
الاحتراز عما كان محجود قوله مختلفين
عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما
بالعدد بل مع قوله دور الحقيقة ولو جعل
مختلفين بالعدد دور الحقيقة كانه وجه
ههنا اه تأمل في هذا اي السؤال بالجنس
مختز عنها الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
جواب ما زيدا وعمرو وهذا الفرس وذلك
في الحقيقة وكذا هذا الفرس فكيف يختز
توضيح

مع انه قوله لانه الكلي مفهومه معروف
والامر ان اي كونه اعم او موقفا وكونه اخص
اي اعتبار المفهوم واعتبار كون جنس الجنس
المعينة الثمانية بل مطلق فيكون كالنام
جميعا
شخص مثلا
فيه فند فقط بان يقال مفعول على كثير من
فقط واما اذا لم يرد بهذا القيد ولم يرد
ما روي عرف بالتأمل
العام
الجنس وامثاله بقوله مختلفين اه مع
الاحتراز عما كان محجود قوله مختلفين
عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما
بالعدد بل مع قوله دور الحقيقة ولو جعل
مختلفين بالعدد دور الحقيقة كانه وجه
ههنا اه تأمل في هذا اي السؤال بالجنس
مختز عنها الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
جواب ما زيدا وعمرو وهذا الفرس وذلك
في الحقيقة وكذا هذا الفرس فكيف يختز
توضيح

مع انه قوله لانه الكلي مفهومه معروف
والامر ان اي كونه اعم او موقفا وكونه اخص
اي اعتبار المفهوم واعتبار كون جنس الجنس
المعينة الثمانية بل مطلق فيكون كالنام
جميعا
شخص مثلا
فيه فند فقط بان يقال مفعول على كثير من
فقط واما اذا لم يرد بهذا القيد ولم يرد
ما روي عرف بالتأمل
العام
الجنس وامثاله بقوله مختلفين اه مع
الاحتراز عما كان محجود قوله مختلفين
عنها اي بقوله مختلفين بالعدد لكن ما
بالعدد بل مع قوله دور الحقيقة ولو جعل
مختلفين بالعدد دور الحقيقة كانه وجه
ههنا اه تأمل في هذا اي السؤال بالجنس
مختز عنها الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
جواب ما زيدا وعمرو وهذا الفرس وذلك
في الحقيقة وكذا هذا الفرس فكيف يختز
توضيح

توضيح
المراد

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

غير النوع

نفي الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد بما ذكر شي يقال
على كثير من المختلفين بالعدد ووه الحقيقة في جواب ما ورد في هذا المقام نظر
من وجهين اما اوله فانه ان كان السؤال على الاحتراز عن الجنس وامثاله بقوله
تختلف بالعدد اه بدون ملاحظة قوله في جواب ما ورد في دفع الجواب
المذكور وان كان السؤال على الاحتراز عنها بقوله تختلف بالعدد اه ملاحظة
قوله في جواب ما ورد في امثاله فانه عدم الاختلاف بالحقيقة مع
اختلافهما فلا يمان فلا تفاوت في ورد هذا الاعتراض بين نفي الاختلاف
بالحقيقة واثبات الاتفاق بها على ما لا يخفى واعلم انه لو قرر الاعتراض هكذا في
النوع منقوض بالجنس لانه يصح عليه انه مقول على كثير من المختلفين بالعدد
الحقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب ما ورد في الحيوان مثله يقال في جواب
لعل وجه التامل انه لو قدر ذلك ما زيد وعمد ووه الفرس ووه الكفرس واجيب عن بانه في الجواب بالجنس
لكن قول المصنف وهو الذي يعمد الى اشمال السؤال على الحقيقة في الجواب بالجنس
الشيء اه كالتكرار لانه المراد
بالجنس الذاتي فهم به في
من المقولية المقولية مرحة لا ضمنا والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول
على المتفقين بالحقيقة مرحة بل ضمنا لكاه الكلام في العلم والسؤال والجواب
ملاحظة لم يامل حق التامل **قوله** فاه السؤال اه فيه انه محله بعد قول المصنف
الذي عيى الشيء عما يشترك في الجنس العلم اه ان يقدر قولنا وهو انما الذي بعد
محله بعد قول المصنف هو العلم ووه الكفرس ووه الفرس ووه الكفرس واجيب عن بانه في الجواب بالجنس
الشيء اه كالتكرار لانه المراد
بالجنس الذاتي فهم به في
من المقولية المقولية مرحة لا ضمنا والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول
على المتفقين بالحقيقة مرحة بل ضمنا لكاه الكلام في العلم والسؤال والجواب
ملاحظة لم يامل حق التامل **قوله** فاه السؤال اه فيه انه محله بعد قول المصنف

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

اشارة الى الجواب وهو انما الذي بعد
محله بعد قول المصنف هو العلم ووه الكفرس ووه الفرس ووه الكفرس واجيب عن بانه في الجواب بالجنس

وجه الاول انه حين هذا القول يحصل الدور لا كون النظر ترتيبا امور موقوف على كونه النظر مركبا
كلها وكونه النظر مركبا كلها موقوف على كونه المعرف مركبا كلها فترتيب امور موقوف على كونه المعرف مركبا كلها
لانه موقوف على موقوف موقوف مع ان كونه المعرف مركبا كلها موقوف اوله على ترتيب امور

استثناء تركيب الماهية من اسرار متساوية وان لم يقد ليل علمه لكن تركيبها
منها غير واقع **قوله** كالناطق فانه يميز الالفة عن المشاركة في الجنس
القريب وهو الحيوان **قوله** كالحاس والناس فانه الحاس غير الانسان
عن بعض المشاركات في الجسم النامي والناسي غيرهما عن المشاركات في الجسم
جناسا بعيدا **قوله** من حيث هو اي استثناء اتفاقا كونهما في الخارج
والدفع جيمعا **قوله** الموجودة اذ استمع اتفاقا كونه الماهية باعتبار وجود
في الخارج دوه الذهن او باعتبار وجودها في الذهن دوه الخارج **قوله** في الخارج
بقوله نوله عرضيا اه اغا يخرج به النوع على تقدير ان يكون ذاتيا واذ كان
عرضيا على ما قرر في الخارج فيما سبق فلا يقد كونه مستغلقا به لا تعلق الظن بالعال
بل بوجوبه لمعرفتها وعموما والمعنى كالتنقيس بالقوة والعقل بالنسبة الى
الاشياء وغيره **قوله** مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد في ان لا يترجم بما ذكره في امور

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

توقف كونه المعرف مركبا كلها على كونه النظر ترتيبا امور موقوف على كونه النظر مركبا
كلها وكونه النظر مركبا كلها موقوف على كونه المعرف مركبا كلها فترتيب امور موقوف على كونه المعرف مركبا
لانه موقوف على موقوف موقوف مع ان كونه المعرف مركبا كلها موقوف اوله على ترتيب امور
توقف كونه النظر ترتيبا امور موقوف على كونه النظر ترتيبا امور موقوف على كونه النظر مركبا
كلها وكونه النظر مركبا كلها موقوف على كونه المعرف مركبا كلها فترتيب امور موقوف على كونه المعرف مركبا
لانه موقوف على موقوف موقوف مع ان كونه المعرف مركبا كلها موقوف اوله على ترتيب امور

المراد بالجنس هو ما يشترك في صفات
المراد بالانواع هو ما يختلف في صفات

ان يحصل الاعم من ان يكون ترتيبا مورا ولا يظفر قولهم في تعريف المفردة
 ما جعلت جزء قياسا ونحوه لا يفهم من تصور ثبوت شئ في الشئ اذ لا بد في
 الماهية المعرفة من وجوب احدهما الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف
 المعتمد لطلبه اذ لا يفهم ولا يمكن طلب المجهول مطلقا والثاني الوجه
 الغير المعلوم به الماهية الذي يطلب علمها به حين التعريف وانما تعلم
 بالوجه الثاني اذ اعلم ثبوت الوجه الثاني للاول مثلا اننا المعلوم
 بالثبوت قبل التعريف بالناطق انما يعرف بالناطق اذ اعلم ثبوت الناطق
 فيكون العلم ان شئ ما لناطق قريب من ان شئ ما لناطق قبل التعريف بالمفرد لا يفهم
 لانه الشئ المطبق بصورة بالتعريف حييا يكون متصورا بوجه ما قبل
 التعريف والا استنع طلبه ولا بد من تصور مستفاد منه التصور المط
 وذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما في التصور
 المط فوجب تحقق التصورين في حصول التصور المط فلا يحصل التصور
 المط بفرد بل انما يقع بمولف فيكون مركبا فيه ان وجوب تصور
 شئ في الموضع او استلزم تركيب العرف من الثابت والمشتبه لانه
 لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان قبل التعريف
 مثل الشئ جدا لانه لتركيبه من الداخل والخارج اللهم الا ان يلزم ذلك
 باعتبار احتمال علم جميع الذاتيات وايضا لا يجوز ان يكون احد
 شئ بالوقوف لا داخل فيه ويزاد ان شئ ما لا يقبل شيئا من قبل
 ولتفاننا لواعي الناطق شئ له النطق بفهم منه ان ليس المراد بالمفرد والمركب

ما يكون
 وهو في الحقيقة
 لا يكون

في تعريف المفردة
 ما جعلت جزء قياسا
 ونحوه لا يفهم من تصور
 ثبوت شئ في الشئ اذ لا بد في

ما يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق بل المراد بالمفرد معنى لجزءه وبالمركب
 معنى له جزء فافهم وههنا نظرا في قولهم معنى الناطق شئ له النطق ومعنى
 الضاحك شئ له الضحك الى امثال ذلك ليس لجعل ما ذكر بل لجعل ان معنى
 المشتق شئ ما ثبت له المشتق منه لا يرى انهم يقولون معنى الناطق
 شئ له النطق حين لم يقع الناطق معرنا شئ انفسه وايضا اذا لم يكن الفصل
 الخاصة مشتقا لم يكن العرف كذا في ان قلت اذا كان معنى الناطق شئ
 له النطق يلزم ان يكون الناطق رسا لان لانه الشئ عارضة له
 قلت المقصد من قولهم معنى الناطق شئ له النطق ان المعبر عنه عنوان العنوان ما يفهم من اللفظ
 الشئ فقط بل مقصودهم ان المعبر فيه مفهوم يصدق عليه الشئ سواء اوله لا ما صدق عليه باعتبار
 كانه ذلك المفهوم نفس الشئ او الحيوان والجسم الى غير ذلك كما يشير اليه
 الشارح بقوله فان كان معناه جسم له النطق اه لا يمكن ان يكون على نفسه له نفس الشئ
 ذاتية في الجرم المقدرينات بناء على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق وهذا المفهوم يصدق
 كما هو المتبادر في قولنا لا كتاب خرج المزموم اه وذلك لانه لا يكون له وجود في
 الا كتاب هو التحصيل بطريق الكسب بانه يوضع المطب المقصود في المشغول
 اوله ثم يعيد الى اتيان وعرضاته ويولف بعضها مع بعض باليقين
 يودي الى المطب ونصوبات اللوازم الثبوتية الحاصلة من نصوبات المزموم
 ليس حصوله كذلك فلا دخل لها في التعريف ولا في الاكتاب تحصيل
 ليس بحاصل ونصوبات المزموم ليس سببا لتحصيل نصوبات اللوازم
 البينة بعدما يحصل بل حضورها في القلب حتى لو فرض ان تصور الامر لا يفهم قطعا فتعرف
 واختار فلا يكون فيه الاكتساب
 ليس كذلك بل هو

في تعريف المفردة
 ما جعلت جزء قياسا
 ونحوه لا يفهم من تصور
 ثبوت شئ في الشئ اذ لا بد في

ما يكون
 وهو في الحقيقة
 لا يكون

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

الجنس البعيد فلا يصدق في ان انفصال المانع من الخلو وفي نظر لان
هذا غاية اذا ثبت كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من اثنين
على تقدير تسليم بقدره وهو غير معلوم على ان المساوات بين الجنس
الناقصين شي واحد وكذا بين الحد التام والحد الناقص في الحد
واجبة بناء على اشتراط التساوي بين العرف والمعرف لا سيما بين الحد
والحدود فلا فرق بين كون التسمين حدين تامين وكونهما غير الحدين
التامين ههنا فالفرق في عدم المساوات علامته اخرى لكون
التقييم للحد ودل للحد وقيل المراد ان التقييم لو كان للحد لوجب ان
يكون الانفصال ههنا لمنع الخلو لجمع لان الماهية الواحدة لا تكون
الا احد المفهومين المتغايرين واما اذا كان التقييم للحدود فيجب ان
يكون الانفصال لمنع الخلو ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو علم
ان التقييم للحد ودل للحد وفيه ايضا نظر لان في الماهية الواحدة
لا تكون الا احد المفهومين المتغايرين وانما يكون كذلك لان لو كانا احدا
تامين اما اذا كانا غيرهما فيجب ان يكون الماهية الواحدة اياهما
جميعا ولا المراد بالوجه التحيز على عدة تغير لكنه بقرينة المقابلة لذل
يكون كذلك بل كان الوجه اعم من الكثرة بلزم ان يكون قسم التسمين
المراد بالتسمين المانع للخلو وهو ما اعلم انه ان تناول التسمين
التسمين لفظ من الفاظ الحد وهو تقسم للحدود والانه هو الحد التام
الجسم ما يتكبد من جوهرين او ما ابعاد ثلثة يكون تقيما للحد لعدم دخولها
اي التسمين

نحو

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

نحو لفظ من الفاظ الحدود ولو قيل الجسم ما يتكبد من جوهرين او اكثر
يكون تقسم للحدود لتناول التركيب اياهما الذي كشف التميز وي
وههنا قد تناول التسمين لفظ من الفاظ الحد وهو ما يكون تقصيره
سيلا لاكتساب تصور الشئ فيكون التقييم للحد ودل للحد **فقل له**
لانه لو كان للمعرف معنى لزم التسمين بالملامزة انه لو احتاج
مفهوم المعرفة الى معرف لاحتاج مفهوم معرفة المعرفة الى معرف اخر
لا في حيزه وهكذا لاحتاج مفهوم معرفة معرفة المعرفة الى معرف اخر
ويتس كذا وجه السيد الشريف في حواشي شرح المطال ونقد مدعي
الجواب الاول لهذا التوجه فظهر يعرف بالتأمل **فقل له** بان معنى للمعرف
عنه اي معرفة معرفة المعرفة عين معرفة المعرفة على حذف المضاف او جعل
اللام للعهد الخارجي في المعرفة المضاف اليه في قوله معرفة المعرفة المط
ان هذا الجواب منع للملازمة وتقديره ان يقال لا نعم انه لو كان للمعرف
معنى لزم التسمين لكونه معرفة المعرفة عينه كما ان وجود وجود
عنه عندهم بقول بان الوجود موجود فيكون قول الشارع لان وجود التسمين
العينية تحته على خلاف فان في المناظرة لانه يكون منعاً للتسمين وي
منعاً للمواد كما مساويا للمنع اولا نعم ابطال التسمين مساويا
بطلان اللزوم يستلزم بطلان الملزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة
وقول الشارع منع لمفهومه في غير سد يد على ما لا يخفى **فقل له** اما بان التسمين
غير لازم اه تلخيص هذا الكلام لانا لان انه لو كان للمعرف معنى

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

في ان يكون الجنس البعيد اكثر من اثنين
على تقدير ان التقدير غير معلوم عند

ان المعرفة لا تكون مطلقا المعرف اجزاء اوله وقد قدور
ان احتياج المحقق للجزء الى شئ يوجب احتياج الكل اليه
على

المعرفة
الاجزاء
الاولى

المعرفة
الاجزاء
الاولى

لزم التساوي قبل لو احتاج المعرفة الى معرف اجزاء معرف الى معرف ايضا
وهو جازا قلنا اما ان يراد بمعرفة المعرفة بحد ذاته او بمع وصفها لمعرفه واما ما
لا يحتاج الى معرف اخر فاما على الاول فليجوز ان يكون اجزائه بديهيته
او على الثاني فليجوز ان يكون اجزائه معلوما باعتبارها
فان صدق مطلق المعرفة المحدود عليه وقد عرفت ان الخاص بصدقها
جواب سؤالي مستدر تقدير ان معرفة المعرفة في اخص من مطلق المعرفة ولا
بالاخص منه وتقرير الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس
واما بان التسمية الامور الاعتبارية لا تقطعه اه حاصل هذا منع بطلان
اللازمة بقرينة ان لا يتم هذا التفسير وان سلم لزومه لان هذا التفسير
لا يفي بالغرض لا من حيث هو ولا من حيث هو اعتبارا فان العقل قد يعتبر معرف
المعرفة من حيث هو ولا يلزم من احتياج المعرفة الى معرف اخر احتياج اليه على
و قد يعتبر من حيث هو معرف فلا يلزم من احتياج المعرفة الى معرف اخر احتياج اليه على
اما هذا الوجه داما فليقطع التفسير بانقطاع الاعتبار ويحكم الجواب عليه
يقال معرف المعرفة بما صدق عليه مفهوم المعرفة ولا يلزم من احتياج المعرفة
الى معرف احتياج ما صدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراف من قبيل
شبهة المعرفة بالعارفين تامل قوله لانه ان كان يحجز الذاتيات اه الانسب
ان يقال بطل قوله ان كان يقصور سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان
كان سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان كان سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان
كنهه ما هيته الشئ اه اي دلالة الكاس على المكتسب فلا بد من الحقيقة الدالة
على

وقد راجع ان يقال ان قولنا كان لا يحتاج الى معرف اخر فاما على الاول فليجوز ان يكون اجزائه بديهيته
او على الثاني فليجوز ان يكون اجزائه معلوما باعتبارها
فان صدق مطلق المعرفة المحدود عليه وقد عرفت ان الخاص بصدقها
جواب سؤالي مستدر تقدير ان معرفة المعرفة في اخص من مطلق المعرفة ولا
بالاخص منه وتقرير الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس
واما بان التسمية الامور الاعتبارية لا تقطعه اه حاصل هذا منع بطلان
اللازمة بقرينة ان لا يتم هذا التفسير وان سلم لزومه لان هذا التفسير
لا يفي بالغرض لا من حيث هو ولا من حيث هو اعتبارا فان العقل قد يعتبر معرف
المعرفة من حيث هو ولا يلزم من احتياج المعرفة الى معرف اخر احتياج اليه على
و قد يعتبر من حيث هو معرف فلا يلزم من احتياج المعرفة الى معرف اخر احتياج اليه على
اما هذا الوجه داما فليقطع التفسير بانقطاع الاعتبار ويحكم الجواب عليه
يقال معرف المعرفة بما صدق عليه مفهوم المعرفة ولا يلزم من احتياج المعرفة
الى معرف احتياج ما صدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراف من قبيل
شبهة المعرفة بالعارفين تامل قوله لانه ان كان يحجز الذاتيات اه الانسب
ان يقال بطل قوله ان كان يقصور سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان
كان سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان كان سبب الاشياء بقصور الشئ بكنهه فلو ان
كنهه ما هيته الشئ اه اي دلالة الكاس على المكتسب فلا بد من الحقيقة الدالة
على

على عكسها

على عكسها ولا الملزوم المركب الدال على لازمه البين ولا اللفظ المركب الدال على
ما وضع له كراي الحجاز وانما زاد الشارح لفظ الكنية ليلامر بالنقص
لرسم والمصنف قد عرفت اعتقاد اعيان الشارح والقول المركب جنس للمفرد
ان كان التعريف له والمعقول ان كان له لا يجوز ان يكون جنس للمفرد
لما لا ياتي في العبود فضل يخرج الرسم والقياس لكن على تقدير ان يكون
التعريف للمفرد فانه عليه التعريف بمثل الناطق فقط وقد عرفت ان المنع
فتسمية هذا اما من قبيل تسمية الموصوف بالهم الصفة واما من قبيل جعل المصدر
بمعنى اسم الناعل قوله باعبار الذاتيات اي باعتبار اشتغالها على تمام الذاتيات
وعليه وهذا على وجه التسمية بالحد الناقص ولذا لم يتع من له فلا يقال
اي فلا جعل تركيب من الجنس والفصل القريب للسنن لكونه يجمع الذاتيات
قال وهو الحد الثام قوله فان كان معناه جسم او جوهر له النطق اه واه
وان كان معناه حيوان له النطق كالحوان الناطق بعينه فان قلت
اذ عرفت ان ناطق بالجم الناطق فان كان معني الناطق جسم او جوهر
له النطق كان معني الجسم الناطق جسم جسم له النطق او جسم جوهر له
النطق ولا خفاء فيما فيه من التكرار وان كان معناه شئ له النطق
او نحو يلزم ان يكون الجسم الناطق رسمانا فصامع انه حد ناقص
بال اتفاق قلت كون معني الناطق جسم او جوهر له النطق او شئ
له النطق اذ لم يذكر معه الموصوف واما اذ ذكر فلا يكون كذلك لانه
فلا يكون ان لا نه خارجا لانه لكون المركب من الدخل والخارج خارجا

هذا تام

وهو الناطق

المعرفة
الاجزاء
الاولى

والخارج للعرض للشيء انزله **قول** في ذلك اي في كونه جنبا قريبا مقيدا بما
 يخصه **قول** عن تلك الخاصة اي عن تلك المشابهة **قول** وكل من اللواحق
 الاربعة اه بل جميعا ايضا لوجوه غير الانا كالنفس والحيوان
 البشري الذي صورته كصورة الانا **قول** غنية عن البعض لانه الضاحك
 بالطبع يخرج ماعدا الانا فلا حاجة الي سائر العرضيات المذكورة **قول** فانه لا
 غير ملتزم اي عدم الغنية في البعض عن البعض غير ملتزم في الرسم الناقص بل في
 مطلق التعريف لانه لو التزم يلزم ان تكون العبادات في التعريفات وليس كذلك
 ولن سلم انه ملتزم فلا يذهبننا اذ العرض التمثيل وفيه يكفي العرض **قول** من باب
 التغليب اي من باب الجواز اسم الكل على الجزء وفيه انه على التقديرين يكون **قول**
 من العرضيات مجازا والاحتراز عنه في التعريفات واجب مع انه ان اريد
 بالعرضيات المعنى الحقيقي لا يتناول تعريف الرسم الناقص والمركب من الجنس
 البعيد والخاصة كما ذكرنا وان اريد المعنى المجازي لا يتناول المركب من **قول**
 العرضيات تخص جملتها بحقيقة واحدة كالمثال المذكور في المنقذ وايضا في
 على الرسم التام وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة المجازة وهو ليس
 بجائز **قول** لم ذكر ما هو الغالب اه **قول** ان الحق **قول** ان الحق هو الغالب
 الناقص بالرسم الناقص الغالب في الوقوع فلا يفرخ وجهه عن التعريف
قول فانه قلت الشيء الضاحك اه يعني ان تعريف الرسم الناقص حيدق على المركب
 من العرض العام والخاصة بل يتناول وعلى المركب من الفصل والخاصة
 بالتناول مع ان شيئا من المبادئ في الموقوفات فضلا عن ان يكونا راسخين

في التعريفات
 في التعريفات
 في التعريفات

ناقضين

في التعريفات
 في التعريفات
 في التعريفات

ناقضين بناء على ان التعريف من التعريف اما الاطلاع على المعنى بما هو في
 له جميعا او بعضا او غير من جميع ما عداه والعرض العام لا يدخل في شئ منهما
 فلا يصح معرفته ولا جزء معرفته وكذا الخاصة مع الفصل لا يفيد شيئا منهما
 فلا يصح معرفته ولا جزء معرفته الفصل يفيد **قول** قد قيل ذلك اي ان
 المركب من العرض العام والخاصة والمركب من الفصل والخاصة او العرض
 العام لا فائدة فيه مقصودة من التعريف بناء على ان التعريف لا يجد
 يدين المذكورين وهما منتفیان **قول** ان هذا وان كانا لا يدين
 اطلاق على كونه حقا وكذا بالكل الحق انه ليس بحق لانه المقصود مع العرض
 العام والخاصة اقوى اه **قول** فانه المقصود بفتح الهمزة اي هو المقصود
 اه **قول** فكيف لا يكون لهما فائدة الظاهر انما في السؤال هو ان
 تكون عرض التعريف وهي اما التميز ولا اطلاق على الذاتي وهي منتفئة في هذا
 في التعريف فلا يكون **قول** فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغي بل الحقيقي
 لقوله في الجواب ان يقال لا يخفى ان العرض من التعريف منحصرا في تلك الفائدة **قول**
 بل قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي لم مطلوب او اياه كما في هذا الاطلاع
 عليه ووجه الاطلاع عليه بما هو ذاتي له او بما هو عرضي له فانه مقصور الشيء
 قد يكون بوجوده متناوئة بعضها الكل من بعض فالمركب من العرض العام
 والخاصة اكل من الخاصة وحدها والمركب من الفصل والخاصة بل
 من العرض العام والفصل اكل من الفصل وحده فاذا اريد الاطلاع على
 الشيء بوجه اكل يكون العرض العام مفيد **قول** فاما هذا العرض العام

وهو الكثرة والمركب

اه وقد عرفت ان دراج هذا التعريف في ضبط المصنعة بعضها بدون التاميل
 وبعضها بالتاميل **قوله** يعني ان يقال لتقابل ان صادف
 فيه او كاذب فيه اي يحتمل الصدق والكذب في مفهومه وهو ثبوت
 الشيء للشيء او عند ثبوت منافاته اي مع قطع النظر عن خصوص
 المادة في نفس الامر والدليل فلا يرد السواء فوننا والارفرختنا والاله
 واحد او واجب الوجود واحد **قوله** فالقول وهو المركب ملفوظا اي حال
 كونه المراد به القول الملفوظ جنس القضية الملفوظة وهو اذا كان التعريف
 للقضية الملفوظة وحال المعقولة وهو ان كان التعريف للقضية المعقولة
 وذلك لان اللفظ القضية والقول اما مشترك بين المعنيين او حقيقيا
 في احدهما ومجازا في الاخر كما ترددت وعلى كلا التقديرين لا يجوز اطلاق
 المعنيين لهما معا اذ لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا بين مع
 المشترك في الادة باللفظ **قوله** وبان في القبول الاظهر ان يقال والقبول
 خبر لا الباق في فيه واحد لا يتوهم لكن المراد الباق من القبول **قوله**
 صدق القول وكذبه اه اعلم ان معنى صدق القابل وكذبه في قوله صادق
 او كاذب وصدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد
 او كاذب وصدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد
 الواقع على مذهب النظام اولها معنى اي للواقع والاعتقاد على مذهب
 الجاهل وكذبه عدم مطابقة للواقع عند الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد
 اعتقاد اوله اعتقاد وان كان مطابقا للواقع عند النظام ولهما معا
 الله قوة حقيقة معلنة وبالبينة الحكمية اي التي يرد عليها معنى الوقوع والامتناع لا ان يقع
 والامتناع فانها تارة على الوقوع والامتناع وعلى هذا بقي قوله من طرفي عند
 النسبة على معناها الحقيقية فيكون اشارة الى مذهب المشاهير فانهم ذهبوا

كونه المراد به القول
 المعقول جنس القضية

وجه كونه المراد بالنسبة المتقدمة
 المسماة بين اي الوقوع والامتناع
 قوله بمعنى انه عبارة عن ثبوت
 المحول للموضوع والموجبة والمسا
 لية فاقا ورد عليها الوقوع
 بصير اجابية وان ورد عليها
 الله قوة حقيقة معلنة

عند الاحتياط فالخبر الذي يكون حكمه مطابقا لاحدهما دون الاخر ليس بصادق
 ولا كاذب عند الاحتياط فلا يخطر الخيرة الصادق والكاذب بل يكون بينهما
 واسطة واما على المذهبين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور
 على ما بين في المطولات **قوله** ان الحكم اداء الواقع في نفس الامر من طرف
 النسبة اي قسمها واهما الثبوت والانتفاء او وقوعها ولا وقوعها
 اي اداء الواقع في نفس الامر الثبوت او الوقوع كما في القضية الحقيقية
 او اداء الواقع فيه هو الانتفاء او لا وقوع كما في السالبة فلا بد ان
 ان يكون بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت
 او انتفاء او وقوع حتى يودي فانه كانه المودي هو ما في نفس الامر من
 الثبوت والانتفاء او الوقوع واللا وقوع بان كان الاداء للثبوت او
 الوقوع وكان ما هو في نفس الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او كان
 الاداء للانتفاء او الوقوع وكان ما هو في نفس الامر ايضا هو الانتفاء
 او لا وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والآن **قوله**
 ولا اداء في الانشائيات اي لا اداء الواقع في نفس الامر من طرف النسبة
 مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في بحث الانشائي اذ البيع
 انما يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له انه واقع مع قطع
 النظر عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء له وهو لا اداء في القيد
 اذ الحكم اداء الواقع في نفس الامر من طرف النسبة الذي بينهما النسبة بان
 هذا ذلك وليس كذلك مثلا او وقوعها ولا وقوعها بمعنى ان النسبة واقع

عند الاحتياط فالخبر الذي يكون حكمه مطابقا لاحدهما دون الاخر ليس بصادق
 ولا كاذب عند الاحتياط فلا يخطر الخيرة الصادق والكاذب بل يكون بينهما
 واسطة واما على المذهبين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور
 على ما بين في المطولات **قوله** ان الحكم اداء الواقع في نفس الامر من طرف
 النسبة اي قسمها واهما الثبوت والانتفاء او وقوعها ولا وقوعها
 اي اداء الواقع في نفس الامر الثبوت او الوقوع كما في القضية الحقيقية
 او اداء الواقع فيه هو الانتفاء او لا وقوع كما في السالبة فلا بد ان
 ان يكون بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت
 او انتفاء او وقوع حتى يودي فانه كانه المودي هو ما في نفس الامر من
 الثبوت والانتفاء او الوقوع واللا وقوع بان كان الاداء للثبوت او
 الوقوع وكان ما هو في نفس الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او كان
 الاداء للانتفاء او الوقوع وكان ما هو في نفس الامر ايضا هو الانتفاء
 او لا وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والآن **قوله**
 ولا اداء في الانشائيات اي لا اداء الواقع في نفس الامر من طرف النسبة
 مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في بحث الانشائي اذ البيع
 انما يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له انه واقع مع قطع
 النظر عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء له وهو لا اداء في القيد
 اذ الحكم اداء الواقع في نفس الامر من طرف النسبة الذي بينهما النسبة بان
 هذا ذلك وليس كذلك مثلا او وقوعها ولا وقوعها بمعنى ان النسبة واقع

٢٩

او ليست بواقعة اعلم ان معنى اداء الواقع هو ابطاله الى السامع ولا يكون
 هذا الا بالكلام بالخبر والقبض وليس هذا حكم الخبر لانه الحكم في الاصطلاح المنطقي
 اما نفس النسبة الحاصلة في الذهن او ادراك وقوعها او وقوعها اللهم الى
 يحمل على احد هذين المعنيين بنوع محمل فانه يقال ولا حكم في الاثبات
 والتقدير بل يتطابق الواقع او لا يطابقه لان الحكم اما نفس النسبة الثابتة
 او لا ثبات بها ولا يوجد شيء من هذين في شيء من الانشابات والتقدير
 اما في التقديرات فلا نه نسبة تامة بين طرفيها واما في الانشابات فلا نه
 لا يتصور فيها المطابقة وجودا وعدما لما في نفس الامر لا يثبت في
 نفس الامر شيء حتى يطابقه ما في الذهن او لا بل النسبة انما توجد بنفس
 الانشابات ولهذا سمي انشاء **قول** لا بد فيها من ابقاء النسبة بينهم
 ان البقاء والانتزاع جزء من القضية وليس كذلك فيبقى ان يقال
 لا بد فيها من النسبة للحكمة او وقوعها ولا وقوعها وعكس القضية
 براد لا بد من العلم بها من ابقاء النسبة **قول** ان كانت بثبوت مفهوم
 لمفهوم قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات اعلم
 ان تسمية القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عن جملة
 لثبوت الخلل في بعض افرادها وهي الموجبات وكذا تسمية ما يحكم فيها
 بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر او سلبه منفصلة وتسمية ما يحكم فيها
 بثبوت مباينة معلوم عند اخر او سلبه منفصلة لوجود الاتصال
 والافتصال في الموجبات واما تسميتها شرطية فلوجود الشرط في المنفصلة

طه اي ذهب من هذا المقتضى
 من ان النسبة ثلثة
 الموضوع والمحمول والنسبة
 الحكمية

مرحبا

صريحا وفي المنفصلة معنى لا قولنا العدد اثنان زوج واما فرد في قولنا قولنا
 ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون زوجا
قول ومن هذا يعرف انه ولو قال بدله فالا وفي سمي شرطية منفصلة والثانية
 سمي شرطية منفصلة كما قال واما شرطية منفصلة ان كان اولى اذ لم يفر
 عما مر الا انقسام الشرطية الى قسمين واما احدهما منفصلة والاخر
 منفصلة **قول** والجزء الاول المراد بالاولية ما هو بالطبع او اع
 بالطبع وبالوضع حتى يدخل فيه موضوع الجملة التي هي عملية فعلية مثل
 ضرب زيد فلوقال والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الجزء الاول والثاني
 لكان اظهر **قول** وانه تاخر وضعها كما في قولنا انها موجودة وكلما كان
 الشئ طالعة والقول بجذو الجزء في مثل هذا انما هو لرعاية جانب اللفظ
 من حيث الحقوق **قول** وما مر علم ان القضية ان رتبة ما في قوله ومن هذا يعرف
 ان الشرطية اما منفصلة ان فليذكر **قول** ان كان الحكم فيها بالابقاء وهو
 ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر والانتزاع وهو ادراك
 ان النسبة ليست بواقعة اي ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء
 كان هذا الادراك موافقا للواقع وما في نفس الامر ولا فنيانا والافتقار
 الكاذبة ايضا هذا اذا اريد بالنسبة مورد الاحتياج والسلب وهو ما لا ينشأ
 ههنا واما اذا كانت النسبة التامة الجزئية فلا بقاء اذ عاها النسبة الاحتياج
 والانتزاع اذ عاها النسبة السالبة واما على غير اي غير موضوع شخص
 وهو الموضوع الغير المتخصص فيكون كليا فانه يسمى كلية **قول** واما الشرطية

نت

اي هذه الحيات وامانة الشرطيات فان كان الحكم **قوله** والافضال
 وفي الاحوال الناجمة عن مقتضى اجزاء مع الامور الممكنة ان اجتماع
 معه وان كانت محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيد انسانا كان
 جونا فمقتضى ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابتة مع كل وضع
 ويمكن ان يجاب مع انسانية زيد كونه قائما او قاعدا او كائنا
 او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك **قوله**
 المتبقي غير حاصر اي تقيم القضية الى الشخصية والمحصول
 والمهمة غير حاصر اعدم ذكر الطبيعية فيه مع انها قضية حملية
 حكم فيها بشئ مفهوم لفهوم كقولنا الانسان نوع من الحيوانات
 جنس **قوله** القضية المستعملة في العلوم والشخصية قد يستعمل
 في الانتاجات وان كان قليلا فلذا ذكرها **قوله** طرد او عكسا
 اي شئنا وعدنا **قوله** في زمان متشتركي في زمان متماي في بعض
 الزمنة الغير المعين **قوله** كعكسه اي قولنا ان كان النهار حورا
 فالشمس طالعة **قوله** ومنه التضاف اي مما يكون المقدم والتالي
 معلوم علم واحد وهو التولد بينهما في هذا المثال وامانه لا
 يكون كذلك اي لا يكون الحكم بالاقصا فيها متبعا لاقصا
 سواء كان هناك اقتضا في الواقع اولا يكون فلا حاجة الى
 تاويل اعدم الاقتضا بعدم العلم به لدفع اليراد الذي **قوله**
 ولا يبق بالاقصا والظان المراد بالاقصا في هذا المقام

عدم

هذا الحكم لا يكون مقتضى اجزاء مع الامور الممكنة ان اجتماع معه وان كانت محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيد انسانا كان جونا فمقتضى ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابتة مع كل وضع ويمكن ان يجاب مع انسانية زيد كونه قائما او قاعدا او كائنا او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك

عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لا عدم الانفكاك كيف
 ما اتفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ثبوتها لشعرب التسمية
 وهذا الاقتضا انما يتحقق بين العلة والعلول وبين معلولي علة واحدة
 ولا يتحقق بين معلولي علتين متغايرتين عما لا يخفى وكونه ناطقة انسانا
 وناطقة الحمار كذلك محل بحث **قوله** على ان الدائمة ام من الضرورية الدائمة
 قضية يكون نسبة المحول الى الموضوع فيها ايجابا او سلبي **قوله** العلم
 بها وعدم ملاحظتها **قوله** كل مادة يوجد فيها العلم بوجودها بالضرورة
 وهي استحالة الانفكاك بينهما كتولد دائما او بالضرورة كل انسان حيوانا
 ودائما او بالضرورة لا شئ من الانسان محو وتوجيه اليراد ان دوام
 ثبوت المحول للموضوع لكونه ممكنا معلول لعلة دائمة فيكون
 ذلك الثبوت ضروريا فكما حصل الدوام حصل الضرورة فلا يكون
 الدائمة ام من الضرورية وتقرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار الضرورة
 في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لعدمها في نفس الامر علم
 ان النسبة الاربع متحققة بين القضا يا يجب صدقها وتحققها لا
 يجب حملها على شئ كما عرفت في موضعه فمعنى اعمية الدائمة من الضرورية
 ان كل مادة تصدق فيها عدم العلم بها وعدم ملاحظتها **قوله** كل مادة يوجد فيها العلم بوجودها بالضرورة
 كل مادة تصدق فيها الحكم لنسبة المحول الى الموضوع بالضرورة تصدق فيها الدائمة تصدق فيها
 فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام وهو لا يصدق في كل مادة تصدق فيها الحكم بالضرورة

مطلوب المسامحة في عدم وعوم وخفوت

هذا الحكم لا يكون مقتضى اجزاء مع الامور الممكنة ان اجتماع معه وان كانت محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيد انسانا كان جونا فمقتضى ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابتة مع كل وضع ويمكن ان يجاب مع انسانية زيد كونه قائما او قاعدا او كائنا او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك

هذا الحكم لا يكون مقتضى اجزاء مع الامور الممكنة ان اجتماع معه وان كانت محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيد انسانا كان جونا فمقتضى ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابتة مع كل وضع ويمكن ان يجاب مع انسانية زيد كونه قائما او قاعدا او كائنا او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك

عدم العلم بالعدم من حفظها لا من علمها لا يوجد فيها الدوام يوجد فيها الضرورة

بالنسبة اليه بالدوام يصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالضرورة الجواز ان يكون
النسبة دائمة ولا يكون ضرورة في غير ما اوردناه اريد بعدم اعتبار
الضرورة لما ذكرنا من ان الحكم ما دام ثابتا عليه التامة فيكون ضرورة وان كان
ولو اعتبر بالغير فلو لوحظ فيها الدوام من غير ملاحظة الضرورة يكون ضرورة
دائمة ولو لوحظ فيها الضرورة يكون ضرورة في كل ما صدقت الضرورة عمية يجب
صدقت فيها وباقيل في بيان الاعمية ان الضرورة استحالة الانفكاك الذي لا
والدوام تحول النسبة جميع الامزما والوفات وان كان الانفكاك محسوسا
بالغير كما ذكرنا انما كذب فيها لا متناه اجتماع التقيض وكذا الكلام في
كل سائلة مع موجبها **قول** وصدق سائلة منع الخلو لان العلة لو كانت في
الصدق فقط اي لا في الكذب يصدق فيها رفع العناد في الكذب وهو هذا الشيء
سائلة منع الخلو **قول** وصدق سائلة منع الجمع لان العناد لو كان في
الصدق فقط اي دون الصدق يصدق فيها رفع العناد في الصدق صادقة ليس
ووصالة منع الجمع **قول** وكذا من جانب سائلها اي كل مادة صدق حقا وشيئا ما
فيها سائلة منع الجمع كذب فيها موجبة لا متناه الاجتماع بين التقيض
وصدق موجبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها سائلة منع الخلو كذب
فيها موجبة وصدق موجبة منع الجمع **قول** صدق بين تقيضها ما منع
اما ان يكون انسانا واما ان يكون كائنا

الخلو

الخلو لانه اذا لم يصدق بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم
صدق العناد لا متناه التقيض وقد كان بينهما منع الجمع **قول**
وبالعكس اي كل شيء صدق بين عنهما منع الخلو صدق بين تقيضها
منع الجمع لانه اذا لم يصدق بينهما منع الجمع يلزم الجمع بينهما ويستلزم
الخلو عن العين لا متناه اجتماع التقيض وقد كان بينهما منع الخلو
هف **قول** لكن هذا اي صدق منع الخلو بين التقيض عند صدق
منع الجمع بين العين وبالعكس بعد الاتفاق في الكيف اي بعد
اتفاق القضية اي القضية الحاكمة لمنع الجمع بين العين والتقيض
الحاكمة لمنع الخلو بين التقيض في الايجاب والسلب بان يكونا
موجبتين او سالبتين **قول** فالصادقة سالبة المتفق في النوع اي
سالبة منع الجمع بين التقيض عند صدق موجبة منع الجمع بين
العين وسالبة منع الخلو بين التقيض عند صدق موجبة منع
الخلو بين العناد وعليه بالتحريح الامثلة **قول** ان ينسب عدد الى
عدد اي ان يكون زيادته بالنسبة الى عدد اخر ونقصانه ومساوئه كذا
لان مساواة العدد للعدد المغاير له غير موجودة وللعدد الغير مغاير
له مح اذا مساواة تقضي المغايرة بين المتساويين **قول** لا يراى بها اي
حين اذا قيل العدد اما زائد او ناقص او مساو **قول** ليس كسوة النعمة
الصواب ترك قيد النعمة اذ ليس لكل عدد كسوة وعلله
اراد الاشارة الى الكسوة لست الا وهو النصف وهو الثلث

2,

اه هذا المقال اقول يلكو ان يكون المعنى من قولنا العدد اما زايديا و
 اوسا ومثلا ان مجموعها لا يجتمع في العدد ولا في العدد غير واحد منها
 اع من ان يكون بين كل جزئين انفصال او لا يكون لا ان كل جزئين
 منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كانا محمدا وهذا المعنى انفصال
 واحد قد وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما
 ان يكون هذا الشيء لجزا ولا شجر او لا حيوانا ان المجموع لا يرتفع
 عن هذا الشيء من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لجزا او شجر او حيوانا
 ان المجموع لا يجتمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين
 كل جزئين منها فيكون المراد ذلك ولا السعالة فيه شيء من الوجوه
 المذكورة اذ كل منها ينبغي على اعتبار الانفصال بين كل جزئين منها
 كما يعرف بالتأمل الصادق فيكون تركيبها من اكثر من جزئين بحسب
 الحقيقة لا بحسب اللفظ **قوله** يخرج اختلافهما الى اختلاف القضييتين
 بالحل والشرط بان يكون احدهما اهلية والاخرى شرطية سواء كانا
 متامجين او سالبين او مختلفتين في اليجاب والسلب وبالعدول
 والتحصيل بان يكون احدهما محصلية والاخرى معدولة سواء كانتا
 موجبتين او سالبين او مختلفتين اذ الاختلاف بالحل والشرط
 والعدول والتحصيل يشمل جميع الصور المذكورة **قوله** وغيرها اي
 البنية غير الحل والشرط والعدول والتحصيل مثل الانفصال والانفصال
 وانطلاق والتوجيه الى غير ذلك **قوله** فانه نقض الشيء سلبه اه لما كان

فاعلة لعدم الفناء في الغضبية
 بالجل والشكر وبالعدو
 التحصيل الموحى والسالم
 والمختلفين في التعجب والسالم

۲۴

في نفي البعض ان بين الشيء وعدوله تناقضا والتحقيق غير ذلك اشار
الى ما مر من سبق فقال فانه نقيض الشيء سلبه لا عدوله بل باعتبار المتناقضين
منها المفهوم من التناقض لذاتهما اجتماعا وارتفاعا والشيء مع عدوله
وان كانا متناقضين اجتماعا لكن ليس باعتبار ارتفاعا عند عدم الوجود
الاهم الا انه نفس التناقض بالمفهومين المتناقضين لذاتهما اما في الحق
والافتقار كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيل احدهما الى الآخر كان
في نفسه متبعا عند من جميع ما سواه فيكون الشيء وعدوله كالانسان
والانسان متناقضين لكن ذلك النفس بعيد غاية وبعد وبهذا المعنى قيل
رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او غير شيء بقى ههنا ان النقيض
السلب المستلزم للشيء الحقيقي ليس بمختص في القضية بل يكون في المفرد
ايضا وبما دللنا ان ذلك هو الخط مفهوم صدق الانسان ومفهوم
سلبه وفي الذات واحدة لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما
عنهما في كل مفهوم سواء هما يصدق عليهما ان الانسان او يصدق عليهما
انه ليس بانسان بهذا الاعتبار هما مفردان متناقضان كما ان القضية
التي هي محمولها متناقضان والمفهوم كقولنا الانسان المأخوذ
بهذا الوجه نقبضا بمعنى السلب فالترتيب باختلاف القضية ليس
بجامع في وجوب تناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب عنه بانه مفهوم
الانسان المأخوذ بهذا الوجه وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض
بينه وبين الانسان في قوة تناقض القضايا بافقد جميع التناقض الحقيقي

٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

22

طه لعلمه الخي للاهوت انما هو الوكيل
لنبي الميث انه كما يحيا في حيا
فانه لا يمنع لاه الاثبات وانما
كانه على غير الثابت لكن
حيث انه كان يوسف

۲۵۵ - ۲۵۶

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

ثم لا يجوز الكلية فان سأل
ليس رفعاً لا يجاب الكلية
مساوية

هو في الحقيقة
يعني ان الحقيقة هي في عالم
هو رفق وعده اي هذا المظهر
يا في عالمه بل في عالم
تقريباً وكذا لا الرقعة
يكون به وبكبر معناها على
وكمناجوة في رفقها
المقربين الذين في الجوارح
لقد ابطوا اعتبارها في الملوك
لحقبة فانهم عبد العرب

لوجل تحقق وحدة الشبهة لا لانفصالها حتى لو امكن تحقيق وحدة الشبهة

يعتبر فيه لذومه لها ولذا عرفوه بأنه اختص بقية لازمة للقضية
بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق ولو لم يعتبر بقاء
الاجاب والسلب بحاله لا يصدق العكس في كل مادة يكون المحول
مساويا للموضوع **قوله** اذا خالف الاصل في الاجاب والسلب
في المثالين المذكورين واذا لم يصدق لا يكون لانها **قوله** فمفنا لا
ان صدق الاصل صدق العكس فيه ان معناه مع بقاء التصديق
الكائن قبل التبديل المذكور بعده بمعنى انه ان كان صادقا في الاصل
في اعتقاد المخبر في صادق كذلك لا انها صادقة في البيت فيتناول
عكس تلك الكواذب ومع بقاء التكذيب الكائن قبله بعده وايضا
هذا بما ذكره الشارح **قوله** براديه كونه التصديق بحاله يعني مجازا
بذكر الكل وارادة الجزء فيه ان مثل هذا التجوز يكون اذا اطلق لفظ
موضوع للكل على الجمال على الجزء مثلا ان يذكر لفظ البيت الموضوع
للجدران الاربع مع السقف ويراد به السقف والجدران اما اذا ذكر
الكل بالفاظ تدل على اجزائه كل لفظ على جزء فمفنا ارادة الجزء مع عموم
هذه الالفاظ على سبيل المجاز محل بحث **قوله** اطلاق اللفظ على احد
محتملة على التفسيرين تعليل لقوله معناه ان مجموع التصديقات
لا اقوله براديه كونه التصديق بحاله لا بقاء التصديق والتكذيب
بحاله لا يحتمل بقاء التصديق فقط بحاله وارادة الوجود مع البقاء
لا يناسبها **قوله** بحاله على ما لا يخفى والحق ان ذكر التكذيب ههنا وقع

استطردا

استطردا ذكره المعنى **قوله** لجواز ان يكون المحول اعم لما كان ذكر
المفنة في تعليل المسئلة مادة جزئية لا يثبت بها المسئلة الكلية على
الشارح على وجه كلي وجعل ما ذكره المفنة كالنفس بالتمثيل على ما
هو العادة وحاصل ما ذكره الشارح ان يجوز ان يكون المحول اعم
مما اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحول اعم موضوعا والموضوع
الاخص محولا يكون المحل انما بالاختصاص على اعم وذلك لا يصدق
كلية لعدم صدق الاختصاص على كل افراد اعم والى ينضم له لا يكون
الاخص اخص ولا اعم **قوله** لوجوب ملاقات عنوان الموضوع
والمحول اي تضادتهما على شئ والالتزام فلا يصح المحل وهفت با
لتضاد يعلم صدق الجزئية من الطرفين اي من الاصل والعكس
فيعلم صدق الجزئية العكس ولا يعلم صدق الكلية وان كانت صادقة
في مادة تساوي طرفي القضية **قوله** لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
تعتبر للتعليل بالتمثيل كما سبق **قوله** والاف بعض الانسان اي وان
لم يصدق لا شئ من الانسان يصدق بعض الانسان لا متناه
ارتفاع التقييد واذا صدق بعض الانسان يصدق بعض الانسان
شاه حجة ان صدق الاصل يستلزم تصديق العكس **قوله**
ونضمها الى نعم هذه القضية اي قولنا بعض الانسان الى قولنا
لا شئ من الانسان ونقول بعض الانسان ولا شئ من الانسان
يجزى حتى ينتج بعض الانسان ليس بجوزي وايضا ما يصدق السلب الكلي

اذا لم يتصادق الموضوع والمحول في ذات ما واذا لم يتصادقا في ذات
 ما صدق السلب الكل من الطرفين **قوله** المحول صدق عكسه احسانا
 اي في مادة بداين الطرفين بدل الطرفين في السلبية كالمثال المذكور
 لرعاية حدود القضية فيه اي كالموضوعات وما يحولها في العكس
 المستوي **قوله** ولا يخفى على متبعه ومتبعه اي على تابع الشيء وطلبي
 استنتاجه بعكس القضية كنه الحكيمه فعنه تفكير الضمير او
 حذف المضاف في الثاني والاسميين هذا على تقدير ان يكون متبعه
 بالعين المهملة من الانباء اما اذا كان من التابع اخذ الم من المضارع
 المحذوفه منه احدى التابيين وهي تا الفعل فالمراد بظهر كمن وجود
 الاخذ المذكور عند اهل العربية غير معلوم ولا يخفى ما فيه من
 صنعة القياس الخطي **قوله** وهو باب القياس اي الباب الرابع باب
 القياس في مقاصد التصديقات الاقيه ولو قال وهو الاقيه
 والاشكال وضروبه الكا اظهر واوضح **قوله** في تعريفه وتقسيمه
 اي باب القياس الكا في تعريف القياس وتقسيمه **قوله** جنس
 اي للقياس المعقول والمفوق والقول ههنا كالقول في
 تعريف القضية **قوله** كالقضية البسيطة القضية اما بسيطة او مركبة
 لانها ان اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالاجاب
 والسلب فهي مركبة كقولنا كل انسان ضاحك لا داما فان معناه
 لاجاب الضمير للانسان وسلبه عنه بالفعل وان لم تشمل حقيقتها

ومعناها

ومعناها على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب فهي بسيطة
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الا لاجاب
 الحيوانية للانسان وكقولنا لا شيء من الحجر باق بالضرورة فان
 حقيقتها ليس الا سلب الانسان عن الحجر اذا عرفت هذا فالقضية
 البسيطة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها يخرج عن التعريف
 بقيد الاقوال واما القضية المركبة المستلزمة للعكس فينبغي ان
 عليها المقال **قوله** ليس شرط في نسبتها بالقياس بل لو كانت منكزه
 لكنها بحيث لو سلمت لزعم عنها لانها قول اخر يسمى قياسا **قوله**
 يخرج الاستواء الغير العام الاستواء هو الاستدلال بالجزئيات
 المستقراء على الكل الذي يشمل تلك الجزئيات وهو اما تام او كانت
 جميع الجزئيات مستقراء واما غير تام لم يكن كذلك وكقولنا
 كل حيوان يحرك فلكه الاستدلال عند المضغ وهو الحكمي المستدل عليه
 فان اراينا الانسان والحيوان وسائر الحيوانات كذلك وهو غير
 تام لان جميع الجزئيات ليس بمستقراء فيه لانه القياس خارج
 عنه لانه يحرك فلكه الاستدلال عند المضغ والاستقراء التام يسمى
 قياسا مستقرا وبقيدها التيقن فلا يخرج عن التعريف بقيد لزوم
قوله التمثيل وهو ان يستدل بجزئي على جزئي اخر لا شتر اكهما في علمه
 للحكم كما يقال لا يندحر ام كالحمل لا شتر اكهما في علمه الحرمه وهي
 الاسكار هذا اذا كان المراد بلزوم القول الاخر لزوم العلم به

بمعنى الجزم واما اذا كان ما هوام من القول فلا يخرج عن التعريف
 بهذا القيد **قول** المستلزمين لاحديهما اي استلزام الكل للجزء يعني
 ان معنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول منها دخلا في
 حصول القول الاخر وفي استلزام الكل للجزء ليس الا من ذلك
 الا يرى ان حصول الجزء ليس بموقوف على حصول الكل بل المراد بان
 لعكس فاذا كان كذلك لا يخرج بقوله عنها عن التعريف وايضا يخرج
 به ما يلزم منه قول اخر بخفض موضوع المادة عن نفسها اذ يتبادر
 الملزوم عن الشيء الملزوم عن نفسه لا في قولنا لا شيء من
 الانسان يخرج وكل يخرج من الانسان لا شيء من الانسان يخرج
 قيل لكن هذا يخرج بقوله لذاتها ايضا **قول** عن مثل قياس المساوي
 وهو ما تركب من قضيتين يكون متعلق بمحول اولهما موضوع الاخرى
 كقولنا مساوي لب وب مساوي لـ فانها يلزم عنهما ان مساوي لـ
 لكن لا لذاتها بل بواسطة ان كل مساوي للمساوي للشيء مساوي لذلك
 الشيء في الصواب تلك لفظة شالالة يراد به مادة عنوان المساوي
 فقط لكن غير مشهور **قول** عن مثل جزء الجوهره والمراد بذلك
 ان تكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم لازمة لاحدى المقدمتين
 لكن يكون حد مغاير للحد ود القياس من تامل **قول** كما في المساوي والنظرية
 لا مساوي المساوي مساو وكذلك لا طرف الطرف **قول** كما في
 النصفية والربعية فانه نصف النصف ليس بنصف وكذلك الربع الربع

بعد وجه القائله مطلقا للقياس
 ليس كما في القائله بل لابد ان يكون
 حد وهو هنا نصف الحد وهو القيد
 كما هو في عكس القيد

ليس بربيع وكذلك ساير الكسور **قول** كما في هذا بنا او مطاوعة اه اي
 لولا الاخرية لكانت النتيجة اما عين المقدمتين فيكون هذا بنا ولفوا
 من الكلام واما عين احديهما فقط فيكون مصادرة على المخطا لانها **فخرج**
 يكون المدعى كونه جزءا من الدليل بان يكون احدي المقدمتين وهو مشتقة
 على الدور المستلزم لا محذور وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة غير مفترقة
 التسليم بخلاف المقدمات **قول** كذا الجواب فيه اشارة الى ان في الجواب
 ووجه النظران القضية المركبة تكون قول مؤلفا من اقوال متى سلمت
 لغزم عنها لذاتها قول اخر فيصدق التعريف بها بل ويريب والجواب الصحيح
 ان يقال المراد باللزوم اللزوم على طريق الكتاب كما سرف في تعريفه المعروف
قول بصورة اشارة الى جواب ما ينجم على تعريف الاستثنائي من ان يكون
 النتيجة مذكورة في القياس بالفعل بناء على جزئيتها بالمعنى المذكور سابقا
 وكونه نقضيهما مذكورا فيه بالفعل يستلزم ان لا يمكن التصديق
 بالنتيجة اذ مع التصديق بنقضيهما لا يمكن التصديق بهما وتقرير الجواب
 ان المراد بذكر النتيجة بالفعل في القياس ذكرها بصورتها فيه اي
 ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة بدون اعتبار الحكم فيها وكذا
 المراد بذكر النقيض ذكر اجزاء النقيض على الترتيب الذي في النقيض
 بدون اعتبار الحكم فيها الا يرى ان النتيجة محتملة للصدق والكذب
 والمذكورة في القياس لا محتملة **قول** موضوع المطاوعة اعلم ان
 النتيجة من حيث تعريفها على القياس وحصولها منه هي نتيجة ومن

ط المصادرة جعل هذا
 المصطلح مقدمة لبيان
 نفسه

المظنونة

حيث انما يطلب بالقياس يسمى مطلوباً والمادة بالمقدمة ههنا هي القضية
 التي جعلت جزء القياس وتسمية الموضوع والمحول هذا لكونها طرفي
 للقضية والحد في اللغة الطرف **قوله** لانه في الغلب اقل افراد او يجوز ان
 تكون تسمية اصغر لتسمية قليل الافراد بتعليل الاجزاء وكذا تسمية
 المحول اكبر بجواز ان يكون لتسمية كثير الافراد بكثير الاجزاء **قوله**
 لانه في الذات الاصغر ويجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء
 والتاء ثبت لنا في الموضوع وهو المقدم وكذا الكلام في وجه التسمية
 بالكبرى **قوله** يشبهها لها بالهيئة اه اي تشبيه العقول بالمحسوس
 والمقدار عبارة عن امتداد الطول والعرض والعمق **قوله** يتعيني
 حكم الحكم المط اي حكم الواسطة وتذكرها الضمير باويل الواسطة والمادة
 بحكم الواسطة الحكم به على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصل الحكم
 باندرج الاصغر في الاوسط وباندرج الاوسط في الاكبر المستلزم
 اندراج الاصغر في الاكبر واذا كان بديهي الانتاج يكون اولي الانتاج
 فيسمى شكلا او اسما **قوله** اشرف مقدمته فكانت له اشرفية بهذا
 الاعتبار فقدم على سائر الاشكال بواقية اي الثلاثة الاخير
 فكان ثانياً **قوله** لا شتما لها على موضوع المط والموضوع اشرف من
 المحول لانه الذي لا حيلة بطلب المحول **قوله** وهي الكبرى لا شتما لها
 على المحول المط الذي يطلب لعجلم الموضوع فيكون احسن من
 الموضوع **قوله** اذ لا شركة له اصلا مع الاول الخ الفعالية في كلتا

مقدمتين

مقدمتين فكان بعيداً عن الطبع جدا حتى لم يقطع بعضهم عن درجة الاعتبار
 فاخرجوا الجميع فجعلوا رابعا اذ لا خاص فضا **قوله** مع ايجاب النتيجة
 اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لان صدق قولنا كل انسان حيوان
 وكل ناطق حيوان مع صدق ايجاب ^{قوله} وصدق كل انسان حيوان وكل فرس
 حيوان مع صدق السلب وكذا صدق قولنا لا شيء من الانسان يحرق ولا شيء
 من الفرس يحرق مع صدق السلب وصدق قولنا لا شيء من الانسان
 يحرق ولا شيء من الناطق يحرق مع صدق ايجاب وايضا ثبوت الحيوان
 لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الناطق مع قطع النظر عما في نفس
 الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للانسان ولا عدم ثبوت وكذا ثبوت
 الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الفرس لا يستلزم ثبوت
 الفرس للانسان ولا عدم ثبوت له وبوط والنتيجة لا بد وان تكون
 لازمة للقياس لذاته وللشكل الثاني شرط اخر وهو كلية الكبرى
 اذ لو لاها لم يستلزم الشكل الثاني النتيجة لما مر كقولنا لا شيء
 من الانسان بفرس وبعض الحيوان او بعض الصاهل فرس قياس
 وقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان او بعض الخ ليس بحيوان لعل
 المصه الكافي بذكر احد الشرطين لا شتما لهما في العلة وجميع شروط
 جميع الاشكال **قوله** هذه العلة ولو صور كل منها غشا لم اطلع عليها
 واعلم انه لما كان الشكل الاول وادعاها النظم الطبيعي وكان دستوراً
 في هذا الفن كان الشكل الثاني لا يحتاج من له عقل سليم وطبع سليم

رده الى الاول في الاستنتاج به بخلاف الثالث والرابع اجماع المصنف بالاول
 والثاني حيث تعرف لبيان شرط انتاجهما ولما كان الشكل الاول مستحقا
 لمزيدا لاهتمام بقصد لبيان ضروره ايضا فانه قلت ايضاً تعرف لبيان
 شرط انتاج الشكل الاول قلت حيث بين ضروره يعرف بالتأمل فنظر
 الثاني ايضا اربعة على مقتضى الشرطين **قوله** يقتضي ستة عشر ضربا بناء
 على انه لا عبرة للشخصية والطبيعية في الانتاجات والاعمال القياس
 يقتضي اربعة وستين ضربا حاصله من ضرب الصغريات الثمانية
 في الكبريات كذلك او بناء على ان الشخصية في قوت الجزية او الكلية
 والبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار **قوله** باعتبار النتيجة اه وكذا
 باعتبار المقدمات لا الموجبتين الكليتين اشرف من الموجبة والسا
 لية الكليتين والكليتين اشرف من كلية وجزئية والموجبة الكلية
 اشرف من السالبة الكلية تأمل **قوله** لان ملزوم ملزوم ملزوم
 تنبيه وهو **قوله** لانه اما ان ينقسم الزوج اء قبل التصفيف سء واحدة
 فهو زوج المفرد كالعشر وان قبله اكثر من سء واحدة فانه انتهى
 تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينه فهو زوج الزوج والفرد
 كالعشرين زوج لا يثبت بما ذكره الشارح ان العدد اما فرد او زوج
 الزوج او زوج الفرد اللهم الا ان يعرج زوج الزوج زوج الزوج والفرد
قوله فلا يخفى شرطية اما ان يكون اه قد مر منه ان القياس الاستثنائي
 ما يذكر فيه النتيجة او نقيضها بالفعل وفلان النتيجة او نقيضها لا يحجب

ان يكون نفس احدي مقدمتين يكون جزء منها والمقدمة التي يكون
 النتيجة جزء منها شرطية لا محالة فنظرية لان اما ان يكون اه **قوله** فالمقتضى
 ينتج بوضع المقدم اه بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي شرط
 ان يكون موجبة كلية لزومته على ما بين في المقولات فيكون المقدم
 ملزوم والتالي لازما ولا شك ان وجود الملزوم يستلزم وجود
 اللازم لا بالعكس وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا
 العكس **قوله** اثبات في المتصلة وهما رفع المقدم ووضع التالي واثبات
 في مانعة الجمع وهما رفعها واثبات في مانعة القلوع وهما وضعها **قوله**
 فيما اذا كانت الملازمة عامة اه اي من احد الطرفين والمساوية من
 الطرفين قلت المساوية اه هذا جوابا لآخر واقول الحكم في الشرطية
 الموجبة اللزومية التي هي احدي جزئي القياس الاستثنائي يلزوم التالي
 للمقدم والاشعار فيه للعكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من احد
 بهما فاستثنا عيى التالي ونقيض المقدم انما ينتج عيى المقدم ونقيض
 التالي في مادة المساوات لمقصود المادة لا لذات عيى التالي ونقيض
 المقدمات والمعاد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات بلا واسطة
 فيستثنا استثناء عيى المقدم ينتج عيى التالي لا بالعكس واستثناء نقيض
 التالي ينتج نقيضا للمقدم بدوه العكس مطلقا سواء كانت الملازمة
 عامة او مساوية **قوله** كما يبحث عن الصورة اه اي كما يجب ان
 يبحث عن الصورة يجب ان يبحث عن المادة حتى يحسم ذهنه عن الخطا

في مادة الفكر ايضاً **قوله** ان يكون اه اي سواء كانت تلك المقدرات
التيقينية ضرورية او مكتسبة من الضرورات اعلم ان الحد الأوسط في البرهان
لا بد ان يكون علة لنسبة الأكبر الى الأصغر في الذهب فاذا كان علة لوجود
تلك النسبة في الخارج ايضاً سيبرهاناً للميلانية فيقيد اللمبة في الذهب
والخارج كما يقال هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط مخوم
فهذا مخوم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الخ في الذهب والخارج جميعاً
وان كان علة للنسبة في الذهب دون الخارج سيبرهاناً انبئاً انه يقيد
انبئة النسبة في الخارج دون ثبوتها مثل هذا مخوم وكل مخوم متعفن
متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالخ وانه كان علة لثبوت
متعفن الاخلاط في الذهب الا انما ليست علة له في الخارج بل العكس
كما في قوله وهو يخرج الخطابة اي قوله مؤلف من مقدمات يقينية
يخرجها **قوله** ليشتمل التعريف على العلة الاربع وهو ان كل مركب صادر عن
فاعل مختار لا بد له من علة مادية وصغرية وعلة فاعلية وغائية لانه
العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركبان كان دخلاً
فيه فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالفعل فانه كان الاول فهو العلة
المادة كالخشب للسكين وانه كان الثاني فهو العلة الصورية كالمهنية
للسكين وانه كان ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه فانه كان مائنة الشيء
فهو العلة الفاعلية وانه كان مالا حله الشيء فهو العلة الغائية واذا
صدر المركب من موجب بالذات يحتاج الى ثلاثة منها وهي غير الغائية واما

البيضا

البيضا الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية
عنه الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر
الغائية ليس بكلي على مذهب المتكلمين غير المعترلة لانه البارئ بتعريف
ومع ذلك افعاله منزوعة عن الغرض كما بين في موضعه وقد عدوا من الطائفة التعريف
اشتماله على العلة الاربع بانه يؤخذ بالقياس الى تلك العلة فيكون ما يصح حملها
على العرف فيعرف بها لانه يعرف بنفسه تلك العلة اذ لا يجوز ذلك لانه مائنة
للمعلوم ولا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة اي كالمطابقة في الظهور
لانه صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انما ليست نفس المؤلف بل
عارضة له سبباً عن التأليف كيف ولو كان بالمطابقة لا متغير حمله على البرهان
المعرف كما مر اتفاقاً وهي القوة العاقلة لانه وان كانت قابلة للدرجات
كلها لكنها فاعلة لتأليفها **قوله** على وجه حاضرة الذهب اي عند حضور الطيف
والوسط ما يقرب بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كالمقبرة بقولنا العالم حادث
لانه متغير وكل متغير حادث **قوله** للحس الظاهر والحس الباطن والسمع والذوق
والشم والباطن هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظ والمخيلة فاما
لحواس عشر وهي المشاعر لكونها مواضع الشعور والارادة **قوله** وهو المعنى
بالحدس اي تنوير المبادي والمطالب للذهن دفعة وحقيقة ان سمي المبادي
المرتبة للذهن فيحصل المط **قوله** فانه نذحي لانه الفكر هو الانتقال من المبدأ
الشعوري بوجه ما الى المبادي ومنها بعد الترتيب الى المطالب واعلم ان
الحجرات والحدس لا تكون بحجة على الغير بحولاء لانه يحصل له الحدس والتجربة

درس من هذه الثالث معتمد عليه

بيل الحق كروية الى فقه المستدل المعتمد هو الابر

هنا فقط بلا شك لانه يفيد اليقين بلا ريب بخلاف الاخرين

ولهذا حصر المصنف العمدة في البرهان جعلنا الله من الواصفين لا من

السامع اور قنا معنای منہ الی حق البقیہ امیر بارہ العالمین

عن الكتاب في ليلة الأربعاء ليلة الثمانية

شهر ذوالحج سنة الف ومائة وخمس و

وخبين من هجرة النبوة عما جرمنا

افضل الصلوات والسلام

۱۵۵

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



١٦٠٨
م

الفوائد الفنارية على الرسالة الأشيرية، للفنارى،
محمد بن حمزة - ٨٣٤هـ. بخط بكر بن خليل الدباغ ١١٥٥هـ.

٢٦ ق ١٣ س ٢٢ × ١٥ سم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق اب - ٢٢٦)، خطها نسخ
معتاد، طبع. م ٦٠٥٥

الأزهرية ٤٣٢:٣ مخطوطات الجامعة ٩٢:٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- النسخ

ج- تاريخ النسخ -

٣١١٧٤٢

١٤١٧/٦١٢

١٦٠٨
م

حاشية لقول احمد على الفوائد الفنارية على
شرح ايساغوجي، تأليف ابن خضر، احمد بن
محمد - ٥٧٨٥هـ. كتبت سنة ١١٥٥هـ.

٢٢ ق ١٩ س ٢٢ × ١٥ سم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ٢٦ ب - ٥٨ ب)، خطها
نسخ معتاد، طبع ١٢٦٨هـ.

م ٦٠٥٥
٢

دار الكتب المصرية ٢٣٠:١ الظاهرية (فلسفة ومنطق)
٩٧، ٩٦:٠

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- حاشية ابن خضر على شرح ايساغوجي

د- حاشية على الفوائد الفنارية ه- حاشية

الفنارى على الفوائد الفياثية على شرح

٣١١٧٤٢

١٤١٧/٦١٢